الفَصْل الثالِث عَشَر

لَيْلَة السَّكاكين الطَّويلَة

obeikandl.com

obeikandl.com

حَربُ الأقسَاط (١)

كان السباق بين عمليَّتي الحرب والسلام سباقاً غير متكافئ، وكان واضحاً لكُلّ المُراقبين أن ثمَّة شيئاً يُحاك في الكواليس، وهُو ما سمَّيناه تبسيطاً بـ"الأجندة الخفيَّة" في هذا النزاع، وقد حاولنا اجتهاداً أن نزيح الغطاء عن بعضها فيما سبق من فصول، ومع ذلك، لم تكُن التوقعات تصل إلى درجة أن تظهر هذه الأجندة بصورة سافرة حينما تداعت الأحداث بعدئذٍ.

كانت الشهور تمشي متثاقلة، وحالة اللاحرب واللاسلم أصبحت أشدَّ وطأة على النُفوس، وأثقل ميزاناً على اقتصاد البلدين، بعد أن أكمل الوُسطاء والمُسهِّلين جولاتهم المكوكيَّة بين العاصمتين، وعادوا إلى بُلدانهم دون إحراز أي تقدُّمٍ يُذكر، وأصبحت الأطراف جميعها كأنها في حاجة إلى لحظة تاريخيَّة تجعل المستحيل ممكناً.

عندما أطلَّ شهر أبريل (نيسان) اقتحم الساحة حدثٌ عَرَضِي، وإن كانت مُؤشِّراته وإرهاصاته قد جرى الحديث عنها قبل ذلك بكثير، إذ فَرَضَت الطبيعة نفسها في معادلات الأزمة، وبدأ الحديث عن مجاعة محتملة تجتاح منطقة القرن الأفريقي، وتهدِّد حياة نحو ١٦ مليون نسمة، منهم ٨ ملايين في إثيوبيا وحدها، ونحو نصف المليون في إريتريا.

انحسر كل شيءٍ من وسائل الإعلام المُختلفة في تغطية أخبار المنطقة، غير تلك الكارثة الإنسانيَّة التي أخذت حيِّزاً مُعتبراً في المُتابعة، خاصة من إثيوبيا، فظهرت الهياكل البشريَّة التي تثير الشفقة، وهى لا تقوى على الحركة، وصور الأطفال الذين التصقت جلودهم بعظامهم وهُم يحتضرون، وطال الأمر حتى الحيوانات التي كانت تهلك بمعدَّلاتٍ كبيرة.

انتبه المجتمع الدولي لحجم الكارثة، فتحفَّزت المنظمات الإنسانيَّة، وخفَّت بعض الدول لتقديم الإغاثة والمعونات. وقام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بإرسال مبعوثة خاصة "كاترين برتيني"، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة، على رأس وفدٍ كبير، وصل إلى دول المنطقة منتصف أبريل (نيسان) لمُعاينة الأوضاع ميدانياً.

كان السيد "هيو بارمر" مساعد مدير وكالة المعونة الأمريكية USAID قد سبقها في جولةٍ لدُول المنطقة نفسها التي تهدِّدها الكارثة في أواخر مارس (اذار)،

وذلك بغرض تهيئة الظروف لانسياب المواد الغذائيّة، خاصّة لإثيوبيا التي قُدّرت المساعدات الإنسانيّة لها بنحو ٨٦٣ ألف طن، وفي إطار مهمّته، رأى المسئول الأمريكي أن وجود ميناء عصَبْ جغرافياً قُرب المناطق الإثيوبية المنكوبة، سيعمل على تذليل كثير من الصعاب ويُسهّل تدفق الإغاثة، وفي لقائه بالرئيس "أسياس أفورقي"، طرح عليه إمكانيّة استخدام الميناء الإريتري، فبادر الأخير بالاستجابة على الفور، وكأنما باستجابته تلك يُعيد للأذهان ما ذكرناه في فصلٍ سابقٍ في الاتفاق الذي تمّ إبان كارثة المجاعة التي حدثت في إثيوبيا العام ١٩٨٤/١٩٨٥، حينما وافقت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على استخدام المنظمات الإنسانية لميناء مُصوّع وكذا الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي على مرور الإغاثة للمنكوبين في إثيوبيا.

في بيان صَدر من وزارة الخارجيّة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣، ذكرت اريتريا أنها قبلت طلب السيد هيو بارمر «**كالتزام إنساني وأخلاقي في الجُهود الدوليّة المُنسّقة لدرء ودفع مأساة إنسانيّة كُبرى في إثيوبيا**»، وبالطبع لا يخفى ذلك على فطنة المراقب، بأن للقبول دواعي سياسيّة أيضاً، وكان يمكن ألا تكون لولا أن إريتريا في حالة حرب مع جارتها.

وضعت إثيوبيا الدواعي الإنسانية المباشرة جانباً، والتي أكّدها البيان الإريتري، وأخذت بخناق المعاني السياسيّة غير المباشرة التي يمكن أن يستشفها المراقبون. وعلى الفور، قامت وزارة الخارجيّة بإجهاض مساعي السيد "بارمر" في بيان أصدرته يوم ٢٠٠٠/٤/٤، قالت فيه: «**من الغريب حقا أن يكون أحداً قد قال بمثل هذا الاقتراح**»، ثم عزت الأمر كله إلى: «**معلومات مغلوطة غريبة**». ثم مضى السيد "مليس زيناوي" إلى أبعد من ذلك، حينما وصف الطلب لصحيفة "فرانكفورت روند" الألمانيّة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٤، بقوله: «**هذه الإهانة غير مقبولة، حتى ولو كانت من أجل إنقاذ الحياة**».

في واقع الأمر، كانت رغبة المسئول الأمريكي محكاً صعباً لاختبار النوايا الإثيوبية، وعليه كان الأمر سيبدو "غريباً حقاً" لو أنها قبلت بذلك، ولو أنه كان بتلك البساطة لما تطوّر هذا النزاع الحدودي إلى حرب شاملة.

في رفضها لذلك الطلب، لم تكترث إثيوبيا لأصواتٍ عِدّة شرعت في انتقادها، وكانت الحكومة الألمانيّة هي الأكثر جُرأة في انتقادها، مِمّا استثار حفيظة إثيوبيا، فقامت باستدعاء سفيرها المقيم في بون كخطوة احتجاجيّة.

ظنّ كثيرٌ من المراقبين، أن اقتحام الطبيعة المأساوي لحلبة الصراع الإثيوبي الإريتري سيُهيّئ فرصة لإحلال السلام. وفي هذا الصدد، وجّهت هيئة الإذاعة البريطانيّة الأمر مباشرة للسيد "مِليس زيناوي" يوم ٢٠٠٠/٥/٢، وسألته حول ما إذا كانت المجاعة التي تطحن الملايين من البشر يمكن أن تكون عاملا

لإنهاء الحرب مع إريتريا، فلم يتوان في رد أسقط فيه كل الاعتبارات العاطفيَّة، إن لم نقل الإنسانيَّة، فقال: «**يجب ألا نخلط المسائل، فالمجاعة في إثيوبيا شيء، والحرب مع إريتريا شيء آخر**». وفي حوارٍ له مع صحيفة 'السياسة' الكويتية بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤، سُئِلَ السفير الإثيوبي المُقيم في الرياض السيد محمد علي إبراهيم عمَّا إذا كانت الحرب قد تجاوزت الأهداف المُعلنة وترتبت عليها كوارث بشريَة، فقال في معرض ردِّه: «**نحن غير مسئولين عن الكوارث التي حلت بالشعب الإريتري والتي ترتبت على الحرب، وكذلك معاناة شعوبنا من المجاعة والجفاف، وهذه قضيَّة لا يمكن تجاوزها دون الحصول على مساعدات خارجيَّة.. وهُنا لا بُدَّ من القول إننا لن نتخلى عن سيادتنا بسبب المجاعة أو الجفاف أو غيرهما**».

وقال "محمود درير"، وزير النقل والمواصلات لقناة 'الجزيرة' الفضائيَّة في ٢٠٠٠/٦/٢٣: «**المجاعة كارثة طبيعيَّة تحدُث في القرن الأفريقي كل عشر سنوات**».

لو تمعَّنا فيما أدلى به السيِّد رئيس الوزراء، والوزير، وكذا السفير، وباستذكار ما أوردناه في فصلٍ سابق على لسان الرئيس السابق مانغستو هيلاماريام، نكون قد خلصنا فعلاً إلى أن المجاعة في التاريخ الإثيوبي تُعتَبَر إحدى آليَّات السُلطة الحاكمة، بغضِّ النظر عن هُويَّتها السياسيَة والأيديولوجيَّة. ومن المعلوم لكُلِّ من امتلك بصيرة، أن المجاعة هي رافد طبيعي من روافد الحرب، إن لم تكن سببها المباشر، إلاَّ أن المسئولين في أديس أبابا راحوا ينحون باللائمة على عوامل الطبيعة من شُحِّ الأمطار، وما تلاه من جفاف.

علاوة على ما سبق ذكره، قال الدكتور مانجستو وزير الزراعة الإثيوبي في كلمة ألقاها في ختام مؤتمر دول حوض النيل يوم ٢٠٠٠/٦/٣٠، والذي عُقِدَت مداولاته في العاصمة أديس أبابا واستمرَ لمدة أربعة أيام، بحضور عشر دول: «**إن أفريقيا الشرقيَّة تواجه نقصا حادا في الأغذية بسبب حدوث الجفاف**».. وأضاف: «**إن الأحوال الجويّة خلال الثلاثة أعوام الماضية، أعطت إثيوبيا التي كانت تعتمد على هطول الأمطار، درساً في عدم الاعتماد عليها**».

بدا أن ما صَدَرَ من أديس أبابا من رُدود فعلٍ إزاء كارثة المجاعة أحبط تماماً توقعات المراقبين الذين كانوا يعتقدون بأنها يمكن أن تكون - أي الكارثة- عامل ضغط لوقف الحرب، ومن ثمَّ مضت الحملة الدوليَّة في جُهودها الرامية إلى الحدِّ من تأثير المجاعة، وقد نجحت نسبياً في ذلك قياساً بالمجاعات الشهيرة التي ضربت إثيوبيا في أعوامٍ سابقة، ومع ذلك ظلت جمرة الحرب متَّقدة تحت رماد المجاعة، وإن كانت قد صرفت الأنظار عنها إلى حين.

في الجهة الأخرى، كان الرئيس أسياس أفورقي قد استهلَّ حُلول شهر أبريل (نيسان) بزيارة إلى القاهرة لحضور القمَّة الأفرو- أوروبية، ولم يحضُرها رئيس

الوزراء الإثيوبي، بل حضرها بدلاً عنه وزير الخارجية سيوم ميسفن. لم تكن الحرب الإثيوبيّة الإريتريّة بنداً في أجندة المؤتمر، وعُولج الأمر بصورة أشمل، حيث كانت النزاعات الأفريقيّة بشكلٍ عام محوراً من محاور القمّة، ومع ذلك فرضت المشكلة نفسها خلف الكواليس في اللقاءات التي كانت على هامش القمّة. وفي هذا الإطار التقى الرئيس الإريتري بنظيره الجزائري رئيس منظمة الوحدة الأفريقيّة، وفي هذا اللقاء الذي دام لأكثر من ساعتين قال الرئيس بوتفليقة لنظيره الإريتري: «**إن وثيقة التدابير الفنيّة التي كانت غير قابلة للتعديل والتغيير. أصبحت مفتوحة الآن للتصحيح والتحسين والتغيير**». وهذا ما أكده أيضاً وزير الخارجيّة الإريتري هايلي وُلد تنسائي في تصريح أدلى به لإذاعة الفاتيكان يوم ٢٠٠٠/٤/١٣، فقال: «**إن منظمة الوحدة الأفريقيّة قرّرت فتح وثيقة التدابير الفنية للتفاوض غير المباشر بين الطرفين، حينما رفضها "نظام ويّاني"، بدلاً من إعلان فشل الخُطة برُمّتها، وبحُجّة أنها ترغب في مواصلة مساعيها السلميّة**».

كانت تلك ردّة من المنظمة الأفريقيّة التي سبق أن أعلنت من قبل حين إعداد الوثائق الثلاث بأنها: «**جهدٌ متكامل غير قابل للتعديل والتغيير**»، وبذا تكون إثيوبيا قد حققت هدفاً سعت إليه منذ قمّة الجزائر التي عقدت في يوليو (تموز) ١٩٩٩، وهو إنهاك الوسطاء حتى يرضخوا في نهاية الأمر إلى ما هدفت إليه.

غادر الرئيس الإريتري القاهرة إلى واشنطن في زيارة عمل مكثفة، التقى خلالها معظم النافذين في الإدارة الأمريكيّة، وعلى الرغم من أنه كان "مُحصّناً" في هذه اللقاءات بقبول بلاده للوثائق الثلاث المطروحة من قبل منظمة الوحدة الأفريقيّة، إلا أنه لمَسَ ضغوطاً غير متوقعة من المسئولين الأمريكيين، ممّا حدا به إلى مقابلة ذلك بحدّة مُوازية، فغادر واشنطن بعد نحو أسبوعين دون أن يجد وعداً قاطعاً ممّن التقاهم فيها بالضغط على إثيوبيا لقبول خُطة السلام الأفريقيّة، وبعد حضوره قمّة دول السّبع والسبعين في كوبا - التي زارها بعد واشنطن- عاد إلى بلاده يوم ٢٠٠٠/٤/١٧.

في وصفٍ سابقٍ، قلنا إن هذه الحرب غريبة بكُلّ المقاييس، حيث إن ساعة صفرها تُعرَفُ قبل أن ينطلق رصاصها بوقتٍ طويل، ولا يستند ذلك على وسائل تكنولوجيّة متطوّرة إنما أحياناً بظواهر الطبيعة، أو من خلال رصد تغيُّر نمط الحياة، وقد حدث ذلك في الجولة الثانية - كما ذكرنا- والتي سبق أن حدّدها بيانٌ إريتري بمدى زمني مُعيَّن، قال إن المعركة ستندلع فيه. وعلى المِنوال نفسه، ربّما لم يلتفت كثير من المراقبين إلى خبر صغير توسّط قلب الصفحة الأولى في الجريدة الرسمية "إريتريا الحديثة" بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٥، أو ان الذين انتبهوا له لم يُعيروه اهتماماً، أسندته الصحيفة إلى مصادر مطلعة، تصريحاً قالت فيه: «**إن إثيوبيا ستبدأ الجولة الثالثة**». وعزت المصادر ذلك إلى أن "نظام ويّاني" أعلن أن الطلاب في إقليم التيغراي المُتاخم لإريتريا سوف يُؤدون الامتحانات النهائيّة

قبل موعدها في نهاية الشهر الجاري - أي أبريل- كما أمر سُكَّان المناطق الحُدوديَّة إريتريا بالرحيل من مناطقهم. بهاتين الظاهرتين أكدت المصادر أن إثيوبيا ستبدأ الجولة الثالثة، وكان ذلك في وقتٍ مُبكِّر - أي قبل اندلاعها فعلياً بنحو شهر تقريباً- ولا يمكن أن يكون ذلك رجما بالغيب.

في غضون ذلك، كانت الدبلوماسيّة الجزائريَّة تحاول بث الرُّوح في اتفاق إطار العمل الأفريقي، وقد اهتدت إلى فكرة فتح باب التفاوُض غير المباشر حول وثيقة التدابير الفنيّة المرفوضة من قبل إثيوبيا، وكانت الفكرة في حدِّ ذاتها إنقاذا لجُهُودها لئلا يُقال بأنها فشلت في حلِّ المشكلة، فقبل الطرفان الفكرة، إلا أن وزير الخارجيّة الإريتري ألقى بمخاوفه، حيث قال في تصريحه المُشار إليه لإذاعة الفاتيكان يوم ٢٠٠٠/٤/١٣: «**لن نقبل أبداً بمسرحيَّة جديدة يُخرجها نظام ويَّانِي**».

كانت التصريحات التي تصدُر من أديس أبابا لا تزال تُؤكِّد عزمها على مواصلة الحرب، وفي أحيانٍ كثيرة طغت لغتها على ما هو كائنٌ في كارثة المجاعة، فقد قال رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" للصحفيين يوم ٢٠٠٠/٤/٢٠: «**سنعمل على استخدام القوَّة إذا لم تنسحب إريتريا من أراضينا**». ذلك ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى انتقاد إثيوبيا: «**لإهمالها الأوضاع الإنسانيَّة واهتمامها بالحرب**».

في إريتريا كان هناك حدث يجرى على الهامش، ولكن بعدئذٍ سنرى أنه من أكبر المُفارقات التي شهدتها هذه الحرب على الصعيد الإنساني، فبعد سنواتٍ من الشدِّ والجذب، تمَّ اتفاقٌ ثلاثي بين مفوضيَّة الإغاثة واللاجئين الإريتريَّة، ونظيرتها السودانيَّة، والمفوضيَّة العُليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وبموجب هذا الاتفاق، قامت السيدة "ورقو تسفاميكائيل"، مُفوَّضة مُفوَّضيَّة اللاجئين الإريتريَّة بزيارة السُّودان على رأس وفدٍ كبير، وقامت ميدانياً بحملة تعبئة وتنوير واسعة وأعلنت يوم ٢٠٠٠/٥/١١: «**إن ٩٩% من اللاجئين الإريتريين المُتواجدين في السُّودان، والبالغ عددهم ١٦٠ ألفاً مستعدون للعودة إلى وطنهم، وأن ١٠٤ آلاف منهم اختاروا العودة إلى إقليم القاش بركة**» .. وأكدت أيضاً: «**أن الدفعة الأولى ستعود في غضون أسبوع**».

لنترك ذلك جانباً ونرى ماذا يحدُث في الجزائر، فقد بدأت المفاوضات غير المباشرة يوم ٢٠٠٠/٤/٢٩ بين وزيري خارجية البلدين، وذلك بحضور المبعوث الأمريكي أنتوني ليك ومساعدة وزيرة الخارجية للشئون الأفريقية سوزان رايس وممثل الاتحاد الأوروبي رينو سيري.

انصبَّت جهود الوُسطاء الجزائريين نحو الوفد الإثيوبي في محاولة لإقناعه بالتوقيع على الوثيقة الثالثة "التدابير الفنية"، وبالكاد التوقيع على الوثيقتين الأوليين (اتفاق الإطار وآليات تطبيقه)، وكان ذلك مطلباً إريترياً لمحاصرة الجانب الإثيوبي، إذ إن الوثيقتين تتضمَّنان وقف إطلاق النار.

لم تستمر المحادثات طويلا، حيث انهارت بعد نحو أسبوع، وأعلن كل طرف فشلها من الزاوية التي يرى بها الأمور، أما المنظمة الراعية للمحادثات فقد أصدرت يوم ٢٠٠٠/٥/٥ بيانا تفصيلياً شاملاً لجهودها منذ انعقاد مؤتمر القمة الـ ٣٥ في الجزائر في يوليو (تموز) ١٩٩٩، ذكرت فيه أن سبب انهيار المحادثات يعود إلى: «**تمسُّك إريتريا بتوقيع اتفاق إطار العمل وآليات تطبيقه ووقف إطلاق النار أولاً، بينما تمسَّكت إثيوبيا بموقفها في يوليو (تموز) ١٩٩٩، وتحديداً فإن التوقيع الذي سبق ذكره يمكن فقط أن يحدث بعد اكتمال التدابير الفنية**». ولأن الفشل دائما ما يُنذر بعواقب وخيمة، ذكر البيان أن السيد أحمد أو يحيى، الممثل الشخصي لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية: «**طلب من كلا الطرفين إبلاغ السلطات الوطنيّة العُليا في بلديهما، بنداء مُلِح من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقيّة بالإنابة عن أفريقيا، أن يتحليا بضبطٍ أكثر للنفس وإعادة تقييم موقفيهما على ضوء العقبة الحالية**».

كان انهيار المفاوضات غير المباشرة في الجزائر قد أعطى مُؤشّراتٍ قويّة بأن الأمور تزحف حقيقةً نحو دائرة الخطر، وبأن الحرب المفتوحة تنتظر استحقاقات القسط الثالث، إذ التقى رئيس الوزراء الإثيوبي ادبلوماسيين الأفارقة يوم ٢٠٠٠/٥/٨، وأبلغهم صراحةً أن بلاده: «**ستخوض حرباً لإجبار القوّات الإريتريّة على الانسحاب**». ولرُبّما كان ما أدلى به السيد "مِليس زيناوي"، هو في تقديره عامل من عوامل الضغط، إذ وصل في اليوم نفسه السيد "ريتشارد هلبروك" مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وجاء موفدا من قبل مجلس الأمن على رأس وفدٍ يضمُّ سبعة سُفراء، وبعد أن التقى زيناوي والمسئولين الإثيوبيين، غادر إلى أسمرا يوم ٢٠٠٠/٥/١٠، حيث التقى الرئيس الإريتري. وقال في مؤتمر صحفي قبيل مغادرته: «**إن مهمّته جاءت في إطار دعم مجلس الأمن الدولي لمساعي عملية السلام الأفريقيّة، والحيلولة دون اندلاع القتال مجدداً**».. وأضاف أنه: «**ينتظر رداً إثيوبياً خلال الأيام القادمة عن طريق السفراء**». وكان ذلك يعني أنه لم يحمل أي مقترحات جديدة، غير أن الذي لم يشأ أن يقوله السيد هلبروك في العاصمتين، أدلى به في ميونيخ يوم ٢٠٠٠/٥/١٢ وهو في طريق عودته، فقد قال: «**إن الخلافات بين الجانبين حقيقة، ولكنها صغيرة ويمكن حلها بالطرق الدبلوماسيَّة، وإن البديل هو حرب غير منطقية من شأنها قتل عشرات الآلاف، إضافة إلى مئات الآلاف ستقتلهم المجاعة بسبب توجيه الموارد إلى الحرب**». وبحسب صحيفة الخليج الإماراتيّة ٢٠٠٠/٥/١٣، لم يتورع السيد هلبروك عن وصف قادة البلدين بـ: «"**الغباء**"، **لتأجيجهما نزاعاً بسيطاً نسبياً إلى حرب كرامة ضدّ مصالح الشعبين اللذين تتهدّدهُما المجاعة بسبب الجفاف**».. مشيراً إلى أن: «**الأمل أصبح ضعيفاً في تجنب حرب واسعة النطاق**».

لم يكن ما أدلى به السيد هلبروك يدخُل في دائرة النبوءة، وإنما كان حديثاً مبنياً على وقائع لمسها وسمعها، ولذا عندما كان يُدلي بتصريحاته تلك كانت إثيوبيا بدأت بالفعل الجولة الثالثة من حرب الأقساط في يوم الجمعة ٢٠٠٠/٥/١٢، وهي بذلك تكون قد أرسلت ردِّها، الذي وعدت به مجلس الأمن عن طريق هلبروك، عملياً.

الدُخول إلى عِش الدبُّور

اعتقد كثير من المراقبين - بأضعف الإيمان- أن كارثة المجاعة ستحول دون أن تشن إثيوبيا جولة ثالثة من القتال، كما ذكرنا، وجاء هذ الاعتقاد أصلاً بعد أن كان الأمل في أنها - أي المجاعة- ستعمل على إنهاء الحرب، وهو الأمل الذي أجهضته التصريحات السلبيّة التي صدرت من أديس أبابا وفق ما ذكرنا أيضاً. كما عضّد المُراقبون اعتقادهم بالعمليَّة الانتخابيَّة التي أزمعت إثيوبيا على إجرائها في مايو (أيار)، علاوة على اقتراب موسم الأمطار، حيث يتعذر القتال لفترة طويلة.

من جهة أخرى، ظلت أسمرا تتحدَّث باستمرار عن استعدادات أديس أبابا وعزمها على خوض جولة ثالثة من القتال، ومن جهتها كانت هذه الأخيرة ترد باستمرار أيضاً بأنها فعلاً عازمة على حسم المشكلة عسكرياً، وذلك وفق التصريحات الكثيرة التي أدلي بها مسئولوها، للدرجة التي لم يروا فيها أي داعٍ لأساليب التمويه أو الخداع أو المُداراة.

مع التوقعات التي كانت تصدُر من أسمرا وتصل إلى حدِّ اليقين من أن أديس أبابا ستخوض جولة جديدة من الحرب، إلاَّ أن صوتاً صدر منها - أي أسمرا- يوم ٢٠٠٠/٤/٨ حاول أن يخفف من وطأة تلك الاحتمالات بمنظور آخر غير المجاعة، فقد قال السيد عبدالله جابر مسئول الشئون انتنظيميَّة في الجبهة الحاكمة في حوارٍ له مع صحيفة 'الشرق الأوسط': «**إن استعدادات إثيوبيا لتفجير جولة ثالثة من القتال تواجهها مشاكل عِدَّة، أهمُّها تعاظم الرفض للقتال من قبل الجيش الإثيوبي، الذي يتكون معظمه من القوميَّات الإثيوبية المناوئة لمجموعة تيغراي الحاكمة في إثيوبيا، وأيضاً رفض الإثيوبيين في الداخل والمهجر الاستمرار في الحرب، إضافة إلي أن النظام يواجه معارضة مسلحة وسلميَّة أصبحت تهدِّد وجوده**».

بعد منتصف ليلة الخميس ٢٠٠٠/٥/١١ - فجر الجمعة ٥/١٢- شنت القوَّات الإثيوبيَّة هجوماً علي محورين في الجبهة الغربيَّة الإريتريَّة "مرب ستيت"، والوُسطى "عليتينا مرب"، وكأنها بذلك أرادت أن تقول: «كذب المراقبون ولو صدقوا» في توقُّعاتهم بأن المجاعة والانتخابات وموسم الأمطار ستحول دون خوضها الجولة الثالثة من الحرب، وكأنها بذلك ضربت عرض الحائط بالتوقعات آنفة الذكر التي اجتهد في حصرها المسئول الإريتري.

اتضح أن إثيوبيا كانت لها حسابات أخرى، فقد عوّلت على عاملين أساسيين لحسم المعركة عسكرياً وفي وقتٍ وجيز: **الأوّل**، اعتمادها على الكثرة العدديَّة باعتبار أن كثافتها السُكانيَّة تبلغ نحو ٢٠ ضعف ما هو موجود في إريتريا.. أما العامل **الثاني**، فهو القدرة التسليحيَّة، حيث ادَّخرت مُعدَّات عسكريَّة - كماً ونوعاً- على مدى عامي الحرب، ودفعت في ذلك أموالاً طائلة وفق ما أشرنا إليه في فصلٍ سابق، وهي إجمالاً سخَّرت معظم موارد الدولة لإدارة عجلة الحرب، ففي لقاءٍ له مع قناة "الجزيرة" الفضائيَّة بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١١، سُئِلَ السيد "مِليس زيناوي" إن كانت بلاده تنفق مليون دولار يومياً كتكلفة لهذه الحرب، فأجاب نصاً: «**أعتقد أن مسألة الأرقام ليست نقطة أساسيّة، وليست ذات أهميَّة، وليست مبادئ، فنحن نستغلُ مواردنا للدفاع عن أنفسنا، وذلك سيكون له تأثيره على الاقتصاد**». وعليه بهذين العاملين المذكورين، قرّرت إثيوبيا الدخول إلى عِشّ الدبُّور غير عابئة بأي لسعاتٍ يمكن أن تصيبها جرّاء مغامرتها تلك، وذكرت مصادر حكوميَّة لصحيفة "الحياة" يوم ٢٠٠٠/٥/١٣ أن: «**أديس أبابا مُصِرَّة على حسم الأزمة الحدوديَّة عسكرياً في غضون أسبوعين**».

عندما بدأت الجولة الثالثة، كانت الأزمة قد أكملت عامين بالتمام والكمال، وجاء انطلاق الرُصاصة الجديدة في الأسبوع الأوّل من العام الثالث، ومن المعروف أن أيادي كثيرة امتدَّت للطرفين طيلة سِنِي الأزمة في محاولة لإنهاء نزاعهما سلمياً، ولا يمكن الجزم بأن كل تلك الأيادي كانت مخلصة في نواياها، فمن المُؤكد أن بعضها كان ظاهرها الرحمة وباطنها الشر، هذا إن لم تكن كثرة الأيادي في بعض معانيها نذير شؤم، فقد لوحظ في كُلّ الجولات أن إثيوبيا دائماً ما تطلق رصاصتها عشيَّة مغادرة الوفود الدوليَّة لأراضيها، وقد فعلت ذلك في الجولة الثانية بعد مغادرة السيد محمّد سحنون، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، وفي الجولة الثالثة بعد مغادرة السيد ريتشارد هلبروك، مبعوث مجلس الأمن، وكذا في القصف الجوّي الأوّل على مطار أسمرا، الذي تمّ بعد مغادرة الوفد الأمريكي برئاسة السيدة سوزان رايس، ممّا يجعل باب الاجتهاد مفتوحاً في سؤالٍ يطرح نفسه: «هل كانت أديس أبابا تُعلِم زائريها سراً بساعة الصفر التي ينطلق فيها رصاصها؟!».. ربَّما تبدو الإجابة بـ"نعم" هي الأرجح، بدليل أن التصريحات المرصودة لكُلّ الوفود المذكورة بعد مغادرتهم لعاصمتها كانت دائماً ما تبتعد عن روح التفاؤل.

عندما انطلقت رصاصة الجولة الثالثة خرست ألسُن كثيرة.. سيَّان إن كان بعضها يجري بالحكمة أو ينطق عن الهوى، وبات الجميع في انتظار ما يسفر عنه "حوار البُندُقيَّة" حتى يضعوا حساباتهم واستراتيجياتهم بناءً عليه.

بدأت الجولة الثالثة بتوسيع شمل معظم الجبهات تقريباً، على عكس ما كان يحدُث في الجولتين السابقتين اللتَّين جَرَتا بتواتر متقطع من جبهة لأخرى، ومع تواصُل الحرب بضراوة شديدة، كانت البيانات الرسميَّة تنهمر من العاصمتين

بصورة تكاد تجاري انهمار الرصاص في جبهات القتال، وبدأت تكشف عن أرقام يظنها كل عاقل بعيد عن مجرى الأحداث، أنها ضربٌ من العبث والاستهانة ببني البشر، مثلما هي أيضاً إهدارٌ لموارد شحيحة لا تعين حتى على الكفاف.

مع كل ذلك، صمَّ المجتمع الدولي أذنيه، وكأن الأمر لا يعنيه، جلس الجميع في مقاعد المُتفرّجين وهُم يرون تراجيديا مأساوية تجري مشاهدها أمام أعينهم.. بدت إثيوبيا سعيدة بتلك اللامبالاة لأن جيشها كان يتقدَّم عسكرياً، وبعد عدة أيام جاء تحرُّك مجلس الأمن متباطئاً حيث أصدر بياناً هدَّد فيه: «**بفرض عقوباتٍ على البلدين إذا لم يتوقف القتال خلال ٧٢ ساعة**».. ومع أنه كان "فرماناً نظرياً" إلا أن المظاهرات خرجت في أديس أبابا تندِّد بذلك القرار، أما إريتريا فقد التفتت يميناً ويساراً واكتشفت أنها تقف وحدها، فآثرت الصَّمت، علّه يكون خير مُعينٍ في وقت الشدّة.

بعد فترة الإمهال بدأت مناقشات عقيمة في أروقة مجلس الأمن لا تتناسب البتة مع القتال العنيف، الذي كان يدور في الجبهات، فقد تقدَّمت مندوبة الأمم المتحدة السيدة "نانسي سودربرغ" بمقترح يدعو إلى حظر السلاح عن البلدين، وكذلك حظر سفر المسئولين الإثيوبيين، فاعترض مندوب روسيا السفير سيرجي لافروف على البند الأوَّل، وقال في مؤتمر صحفي: «**ينبغي أن يكون الحظر لفترة محدودة من أجل ألا نكرر أخطاء الماضي**». وفُهِمَ من ذلك، أنه يقصد ما لحق بالعراق بعد حرب الخليج الثانية، لكن من جهة أخرى، ذلك التصريح يُقال عنه أيضاً إنه "كلمة حق أريد بها باطل"، فالمعروف أن روسيا ظلت في السنوات السابقة سوقاً للمشتروات العسكريَّة الإثيوبيَّة، إلى جانب أن عدداً كبيراً من الخُبراء الروس تعاقدوا مع أديس أبابا لمساعدتها في إدارة عجلة الحرب.

ساندت ناميبيا - العضو الأفريقي في مجلس الأمن- الموقف الروسي، وقال سفيرها مارتن أندي جاما: «**إننا لا نحبذ حظراً عسكرياً بصورة مطلقة، وأعتقد أنه من الضرورة تجنب ما حدث في الماضي**».

في مداولات المجلس أيضاً حول المقترح الأمريكي، اعترض آخرون على البند الثاني الخاص بحظر تحرُّكات المسئولين الإثيوبيين بدعوى أن فيه تمييزاً بين الخصمين.

في أثناء ذلك، بدأت إثيوبيا "تقضم" عسكرياً مناطق إريتريَّة غير مُتنازَع عليها، وشمل ذلك قُرى وبلداتٍ حدوديَّة في الجبهة الغربيَّة.. قالت إن عددها بلغ نحو ٢٥ موقعاً.. ولم يحرّك ذلك ساكناً في نفوس الذين جلسوا في مواقع المُتفرّجين، ولم يكن ثمَّة خيار آخر أمام إريتريا سوى الدفاع المستميت، وهو بالطبع كلفته باهظة، أما قياداتها السياسيَّة فقد لاذت بصمتٍ أقرب إلى القنوط من مؤازرة دوليَّة بدا أنها لن تأتي أبداً.

فجأة تغيّر سيناريو الحرب، وبدأت الصورة المعتمة تتضح معالمها شيئاً فشيئاً، خاصة للذين استقرّت في عيونهم غشاوة، بقصد أو بلا قصد.

بارنتو .. ثغرة الدفرسّوار

لم يتوقف رصاص المعارك على الجبهات المختلفة منذ أن بدأت الجولة الثالثة، وذلك أيضاً على عكس الجولات السابقة، حيث كانت تندلع الحرب لعدّة أيام ثم تتوقف قليلاً لالتقاط الأنفاس، وممارسة عمليّة الجمع والطرح وتنظيم الصفوف وتغيير الاستراتيجيّات، ومن ثمّ مواصلة "حوار البُندُقيّة".

إزاء التقدُّم العسكري الإثيوبي، كانت إريتريا قد عزّزت دفاعاتها في المحاور التي تقع فيها المناطق المُتنازع عليها، أما إثيوبيا فقد رمت بثقلها في القطاع الغربي - بناء على العاملَيْن اللذين قُلنا إنها رجّحت أن تحسم بهما النزاع عسكريا لصالحها- فاختارت محورا لم تكن فيه أرض مُتنازع عليها.

في يوم الأربعاء ٢٠٠٠/٥/١٧، أعدّت إثيوبيا جيشاً ضخماً، وبعد أن توغّلت في الأراضي الإريتريّة، اتجهت نحو مدينة "بارنتو"، ويُعتقد أن ذلك أمر لم يطرأ على بال القيادة العسكريّة الإريتريّة، ذلك لأن المنطقة ليست محلّ نزاع، وتقع داخل أراضيهم بما يُقارب الخمسين كيلو مترا، حتى إن طُرأ ذلك على بال القيادة العسكريّة الإريتريّة، فقد كان من الصعب مواجهة جيش يزحف بأسلوب الموجات البشريّة ولا يضع حسابا لخسائره.

جاء الاعتراف الإثيوبي بالتوغُّل على لسان المتحدثة الرسمية "سالومي تاديسّي" قبل ذلك، فقد قالت في مؤتمر صحفي يوم ٢٠٠٠/٥/١٦: «**عبرنا نهر مرب- ستيت وهذا مُؤكد، ولا أنفي أن هذه الأرض تقع في إريتريا**».

في الساعة التاسعة والنصف من مساء الأربعاء ٥/١٧، وبينما الإريتريون في العاصمة أسمرا يُمارسون رُوتين حياتهم المعتاد، بعضهم بدا يتأهّب للنوم المُبكّر، وبعضهم كان يقظاً يتابع الأخبار عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبعضُهُم يُروّح عن نفسه في أماكن الترفيه، قتلاً للسأم والكآبة والضجر الذي زرعته هذه الحرب.. أعلنت الإذاعة الإريتريّة عن بيان هام، فأرهفت الآذان السمع بإصغاء لا يتوفر إلاّ في أماكن العبادة.

أفصح البيان عن أهداف ذكر أن إثيوبيا رغبت في تنفيذها، ممّا جعل كل من يستمع إليه يزداد تشبثا بالأرض التي يقف عليها، فقال: «**من المعلوم أن "زُمرة ويّانِي" قد بدأت - وما زالت- منذ يوم الجمعة الفائت تشن عدوانها الغاشم الذي يهدف إلى إلغاء الكيان والسيادة الإريتريّة، واحتلال التراب الإريتري وتشريد وتدمير الشعب الإريتري الذي تكُن ضدّه هذه الزُمرة أقصى درجات الحقد والكراهية**».. والعبارة الأخيرة هذه يمكن إضافتها للعامل النفسي الذي تناولناه في فصلٍ سابق.

كانت كلمات البيان أعلاه كفيلة باسترجاع عقارب الساعة وإعادة التاريخ ليوم ١٩٩١/٥/٢٤، وهو اليوم الذي استفتي فيه الإريتريون لتقرير مصير بلادهم، ونحسبُ أنه في ثوانٍ معدودات استدعى البعض الماضي اللئيم، الذي لم تختفِ معالمه بعد، وهو ماضٍ يحمل كُلَّ مرارات المَنافِي واللجوء والقتل ومحاولات طمس الهويَّة.

جاءت الفقرة الثانية في البيان، وكان وقعها كالصاعقة أيضاً، فبعد أن هيَّأ للخَطْبِ الكبير، وذلك بالتذكير بأسلوب تغيير الدفاعات الإريتريَّة المُجرَّب تاريخياً، قال: «**قررنا الانسحاب من مدينة "بارنتو" في هذه المرحلة من تطوُّر عمليَّة المواجهة**».. إذاً فقد أصبحت "بارنتو" هي "ثغرة الدِفرسوَار"، أو تجسيد لمعركة في التاريخ العربي الإسرائيلي العام ١٩٧٣.

كان خبر سقوط "بارنتو" قد مثَّل الفجيعة في أوضح معانيها، بحيث أصبح الكلام حياله صعباً، فبعد انتهاء إذاعته، خرجت الجموع إلى الشوارع العامَّة وتسمَّروا أمام منازلهم بين مُصدِّقٍ ومكذِّب، وقضوا قسطاً من تلك الليلة الكئيبة على ذلك الحال بعد أن فارق النوم العيون.. كان السؤال المحوري على كل لسان: "كيف حدث هذا؟! وثمَّ ماذا بعد؟!"..

لقد كان اختيار القوَّات الإثيوبيَّة لذلك المحور واستهدافها مدينة "بارنتو" اختياراً دقيقاً، وكما ذكرنا سابقاً، فقد اعتمدت على أسلوب الموجات البشريَّة والقدرة التسليحيَّة لحسم الجولة الثالثة عسكرياً، بغضِّ النظر عن تكلفتها الماديَّة والبشريَّة، وقد اختارت هذا الموقع بعد أن شغلت القوَّات الإريتريَّة بمعارك في محاور أخرى، ولربَّما وضعت في الاعتبار أيضاً عدم سهولة الدعم اللوجستي الإريتري في تغذية جبهاتهم نظراً لضيق الإمكانات.

في مقابل التدفق البشري الإثيوبي، لم يكن هناك بدّ أمام قوَات الدفاع الإريترية سوى الانسحاب، وفي واقع الأمر، لو لم يحدُث ذلك لكانت الكارثة مضاعفة. فقد كانت المُفاضلة أمام القيادة الإريتريَّة بين الأرض والدفاع عنها حتى لو أدَّى ذلك لإبادة آخر جندي، وبين المحافظة على الإنسان.. أو بمعنى آخر، فإنها رأت أن الأرض يمكن استردادها، أما الإنسان فيصعُب تعويضه.. ولذا فقد آثرت الخيار الثاني، خاصة أن كثافتها السُكانيَّة القليلة تحرِّض على ذلك. ومع أن هذا كان أمراً مقنعاً ومنطقياً، إلاَّ أن انتهاك القوَّات الإثيوبية لحُرمة أراضٍ ومُدُن أحدث شرخاً عميقاً في نفوس كل الإريتريين، وبات من الصعب نسيانه بسهولة.

على الرغم من قوَّة البيان الذي ورد ذكره، إلاَّ أن قرائن الأحوال كانت تشير إلى أن البعض أصبح أكثر تعطشاً ورغبةً في كشف أستار الغيْب لمعرفة المزيد، لا سيَّما وأن من بيدهم الأمر، اكتفوا بتلك "الجرعة" من الإيضاحات، إما زُهداً في الاستزادة أو ترسيخاً لمبدأ الصَّمت، ولهذا كانت علامات الدهشة والاستغراب تزداد اتساعاً كلما توغَّلت القوَّات الإثيوبيَّة داخل العُمق الإريتري.

في محاولة لم يحالفها التوفيق للخروج من نهج الزهد، أو مبدأ الصمت سألت قناة "الجزيرة" الفضائيّة "أحمد دحلي"، مدير المركز الرسمي الإريتري للدراسات "الإستراتيجية" يوم ٢٠٠٠/٥/١٨ عن مغزى سقوط مدينة "بارنتو" "الإستراتيجيَّة"؟! فقال في معرض ردّه بأنها مدينة غير إستراتيجيَّة، مِمّا حدا بالسائل أن يُذكِّره بالصفة التي يحملها المركز وتتلازم مع الصفة التي راها متسقة مع المدينة -على الرغم من أنه يتابع الأحداث بعين فضائيَّة- فقال له الأخير إمعاناً في المكابرة بأنه سيرى في الأيام القادمة إن كانت تلك المدينة إستراتيجيّة أم لا.

كان يمكن أن تكون تلك زلّة لسان، لولا أن اللسان الذي نطق بها كثرت تضاريسه التي تمنع انسياب الكلام بسهولة ويُسر طيلة عمر "الأزمة".

في واقع الأمر، كان اختيار إثيوبيا لإقليم القاش، والدخول عبر بوابته "بارنتو" اختياراً دقيقاً مبنياً على حسابات "إستراتيجيَّة"، إذ أن الإقليم يُعَدُّ من أكبر الأقاليم الإريتريّة مساحةً وثراءً، وباعتبار أن الزراعة هي عَصَب الاقتصاد الإريتري، فالإقليم يمد سُكّان القطر بأكثر من ثلثي غذائهم الرئيسي من الحبوب والخُضَر والفواكه، إلى جانب الثروة الحيوانيَّة، ولو أنه استغلت أراضيه الخصبة، فبالإمكان أن ينتج فائضاً للتصدير، فإضافةً إلى العوامل الاقتصادية، هدفت إثيوبيا إلى تشتيت السُكّان وبعثرتهم لكي ما يستحيل التحضير للموسم الزراعي القادم، وذلك ما يضع احتمالات حدوث فجوة غذائية في العام التالي، وهذا إن حدث، فهو يرمي في خانة الإنهاك الاقتصادي الذي تريده إثيوبيا، ويعتبر أحد بنود الأجندة الخفيّة في هذه الحرب.

لأن "بارنتو" تعتبر إحدى النقاط المِفصليَّة بين المرتفعات والمُنخفضات الإريتريَّة، فإثيوبيا باحتلالها لها تكون قد وضعت أهدافاً اجتماعيَّة وسياسيَّة ونفسيَّة وعقائديَّة - حتى لو افترضنا أنها غير واردة بذات المعنى- في بال الحكومة الإريتريَّة.. أما من الناحية العسكريَّة، فلعلَّ أديس أبابا أرادت أن توضح تفوُّقها العسكري، إذ أن مسئوليها أكثروا من الحديث حول إذلال الجيش الإريتري، ولرُبّما كان ذلك انطلاقاً من قناعتهم بأنه الجيش الذي لا يُقهر.

على الرغم من أن "إستراتيجيَّة" المدينة لا تحتاج لأدنى مثل التي ذكرناها، إلا أن تصريحاً للسيد "يماني قبرميسكل"، المتحدث الرسمي باسم الحكومة الإريترية لقناة "أبوظبي" الفضائيَّة يوم ٢٠٠٠/٦/١، عزَّز قولنا هذا حينما صرّح: **«في استعادتنا لمدينة "بارنتو" الإستراتيجيَّة نكون قد استعدنا أراضينا الزراعيَّة، فهي بوابة إقليم "القاش بركة"، الذي يمد إريتريا بالغذاء»**.

قبيل حدوث الانسحاب طلبت الإدارة المحليَّة من المُواطنين مغادرة لمدينة، وقد سبقتهم في ذلك حاملةً ما خفَّ وزنه وغَلَا ثمنه، أما الأهالي - وقد ناهز عددهم الأربعين ألفاً- فقد تشتَّتوا في كل الاتجاهات نحو المُدُن والجبال والوديان، أسوأهم

حالاً أولئك الذين اتجهوا إلى مدينة "تسَنَيْ"، فلم يطل مقامهم لأنهم نزحوا مع سُكَّانها نحو الأراضي السودانيّة، بعد أن انفتحت شهيَّة القوَّات الإثيوبيّة وقامت باحتلال "تسَنيْ" أيضاً، والتفت قوَّاتها كذلك على مدينتي "أم حجر" و"قلوج".

كنا قد ذكرنا في صدر هذا الفصل أن الاتفاق الثلاثي الذي تمَّ بين المفوضيَّتين الإريتريّة والسودانيَّة، إلى جانب المفوضيَّة العُليا التابعة للأمم المتحدة تمخَّض عن إعداد برنامج لعودة اللاجئين الإريتريين إلى ديارهم، ووفقاً لما ذكرته السيدة "ورقو تسفاميكائيل"، أن نحو ١٠٤ آلاف من مجموع ١٦٠ ألفاً آثروا العودة إلى إقليم "القاش بركة"، وبدأت بالفعل تتهيأ طلائعهم لمعانقة تراب وطنهم بعد طُول غياب، ولكن ذلك تزامن مع استباحة القوَّات الإثيوبيَّة لإقليمهم، الأمر الذي عنى أن معظم سكان هذا الإقليم قد كتب عليهم إعادة سيناريو اللجوء بكل مآسيه وآلامه الإنسانية، وهنا تكمُن المُفارقة التي ذكرناها بين ما كان يُخطط له الاتفاق الثلاثي وبين ما خططت له الأقدار، وكانت القوَّات الإثيوبيَّة وسيلته وأداته في التنفيذ.

تمادت القوَّات الإثيوبيَّة أكثر، فلم تكتف في غزوها للأراضي الإريتريَّة بمُدُن الإقليم الغربي، فقد تقدَّمت أيضاً في المحور الأوسط حتى باتت تهدِّد مدينة "عدي خالا" (٨٥ كيلومتراً من العاصمة أسمرا)، وجرت الروايات بأنها تريد الوصول إلى مدينة "مندفرا" (٥٤ كيلومتراً)، ثم أسمرا.

كانت تلك أيام سوداء خيمت على إريتريا كلها، وكانت بحق امتحاناً عسيراً لحكومتها، وهذا ما أكده الرئيس "أسياس أفورقي" في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة للاستقلال (٢٠٠٠/٥/٢٤)، حيث قال: «**نحن كدولة وأمَّة نجتاز في هذه الآونة مرَّة أخرى ظروفاً عصيبة جداً**».. ولهذا فقد أدهش إريتريا صمتُ المجتمع الدولي بمنابره الإقليميّة والقاريّة والعالميّة حتى بعد أن شرعت في تسمية الأمور بمسمَّياتها الصحيحة، فقد دعا بيان لوزارة الخارجيَّة يوم ٢٠٠٠/٥/١٩ المجتمع الدولي إلى: «**عدم السكوت تجاه الانتهاكات الصارخة التي تمارسها "زُمرة ويَّاني" بغزوها المكشوف والسافر للأراضي الإريترية**»، كما دعا البيان أيضاً إلى: «**إدانة هذا الغزو لانتهاكه ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية**».

لم تكن ثمَّة استجابة تُذكَر حتى ذلك الوقت، فقد صمت الجميع ولم تصدُر حتى إدانة لفظيّة، علماً بأنها لا تكلف جهداً يذكر ولن تترتب عليها أي عواقب سياسية، باعتبار أن الغازي نفسه اعترف باحتلاله مناطق غير مُتنازَع عليها، وان وضع تبريراً آخر وهو: «**تحطيم الآلة العسكريَّة الإريتريَّة حتى لا تقوم بتهديد أمنه واستقراره**».

خرجت المظاهرات السلميَّة في العاصمة أسمرا للمرَّة الأولى في تاريخ هذه المدينة التي لا تعرف التجمُّعات ولا المُظاهرات، ورفع الجميع أصواتهم وقالوا:

«**كفى**».. وطالبوا بوقف الحرب، وكذا المُجتمع الدولي لاتخاذ خُطواتٍ حاسمة حيال ذلك.

جاءت الاستجابة "المتثاقلة" بقدوم السيد "رينو سيري" مبعوث الاتحاد الأوروبي للمنطقة، حيث تحرّك بين العاصمتين، وذكرت الصحيفة الرسميّة "إريتريا الحديثة" يوم ٢٠٠٠/٥/٢٣، أنه عندما التقى الرئيس الإريتري يوم ٢٠٠٠/٥/٢٢، طالبه هذا الأخير بـ: «**إدانة غزو "ويَاني" واتخاذ إجراءات جادة**»، موضحاً أن: «**النزاع الحدودي تحوّل إلى غزو سافر**».

لم يكن بوسع السيد رينو سيري أن ينطق بما قيل له، فقد كان ذلك مطلباً عزّ منالُه في مثل هاتيك الظروف، مثلما أنه لم يكن يملك من الوسائل الآنيّة الضاغطة التي يمكن أن يلقي بها على أديس أبابا لوقف مشروعها وتُذعن له. لذا فقد كان قدومه اشبه بجولة في العلاقات العامّة وتطييب الخواطر.

كانت الأنظار تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكيّة، باعتبارها الطرف "الشريك"، الذي يمكن أن يفعل شيئاً، وقد وجد لها بعض المُراقبين العُذر في أنها بدت مشغولة بحدثٍ اكبر وأهم، وهو الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، لكن السيّد "يماني قبرميسكل" لم يجد لها ذات العُذر، فقد اشار نحوها مباشرةً في تصريحات صحفية يوم ٢١ /٢٠٠٠/٥، وقال: «**ان واشنطن لم تتخذ أي تدبير ملموس وواقعي وحازم ضد الاجتياح الإثيوبي**».. وأضاف: «**إن التزام الولايات المتحدة الصّمت حيال الاجتياح أمر غير مفهوم على الإطلاق**».. وتلك ما يمكن ان نسميها "صيحة في واد قفر"، حيث لا يسمع الصائح سوى صدى صوته..

في الواقع، فإن الإجراء الوحيد الذي اتخذته واشنطن منذ بدء الجولة الثالثة وحتى ذلك التاريخ، تمثّل في بيانٍ صدر عن الخارجيّة الأمريكيّة يوم ٢٠٠٠/٥/١٩، طلب فيه من عائلات الدبلوماسيين والموظفين غير الأساسيين في سفاراتها في إريتريا ضرورة سرعة المغادرة، وذلك: «**لأن النزاع مع إثيوبيا، الذي كان يتميّز بمعارك عنيفة على الحدود امتدَّ أخيراً إلى داخل الأراضي الإريترية**»، على حدّ ذكر البيان، وقد حذت ألمانيا حذوها بالنسبة لرعاياها أيضاً.

آنذاك بدأ الحديث عن "نظريّة المُؤامرة" يجد طريقه نحو أفواه كثير من المُراقبين والمُتابعين لمُجريات الأحداث، ولكن على استحياءٍ شديد، لأن وقائعه لم تصل إلى درجة التيقُّن والتثبُّت بعد.

في المحيط الإقليمي، كسرت ليبيا حاجز الصّمت، فقد ذكرت وكالة الأنباء الرسمية يوم ٢٠٠٠/٥/٢١، أن الزعيم الليبي اتصل بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وطالبه بأن تتحمّل أفريقيا مسئوليتها على أعلى المستويات، وقال له: «**إن اجتياح دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة أمرٌ يُشكّل سابقة خطيرة على الدول الصغيرة**». وفي اليوم نفسه ٢٠٠٠/٥/٢١، كان العقيد القذافي قد أوفد السيد

"عبدالسلام التريكي" إلى أديس أبابا لمُقابلة المسئولين الإثيوبيين، وقالت صحيفة "الشمس" الليبيّة في عددها بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢، إن رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" ذكر للمبعوث الليبي أثناء استقباله له أن: «**إثيوبيا ليست لها مطامع في أراضي إريتريّة، وأنها ستنسحب فوراً من الأراضي التي احتلتها إذا انسحبت إريتريا من الأراضي التي احتلتها بعد تاريخ ١٩٩٨/٥/٦**».. وكان ذلك شرطاً تصعُب المُجادلة حوله.

قامت باكستان في اليوم نفسه ٢٠٠٠/٥/٢١، بإصدار بيانٍ عبرَ وزارة خارجيّتها، ذكرت فيه: «**إن مجلس الأمن الدولي يجب أن يضطلع بمسئولياته الشرعيَّة والمعنويّة لضمان وقفٍ فوري وانسحاب القوّات الإثيوبيَّة من الأراضي الإريتريَّة وحلّ النزاع سلميا، انطلاقاً من القوانين والمبادئ الشرعيَّة الدوليّة**».. وأضاف: «**من الواضح أن النزاع تجاوز مرحلة الحادث الحدودي، وبات اجتياحاً لإريتريا من قبل إثيوبيا**».

كان الموقف الليبي والباكستاني استثناءً من المواقف الدوليّة والإقليميّة، وقد بدا أن موقف الأخيرة - وهي البعيدة جغرافياً وسياسياً- فيه من الحَرَج أضعافاً مضاعفة لدول تقع على مرمى حجرٍ من الدولتين المتحاربتين، وكانت وكالات الأنباء قد نشرت في اليوم نفسه ٢٠٠٠/٥/٢١، أن السفير الإريتري لدى مصر السيد "محمّد عُمر محمود" قد سلم الرئيس حُسني مبارك رسالة من الرئيس "أسياس أفورقي" «**تتعلق بالغزو الإثيوبي الجديد لإريتريا، والاستيلاء على مناطق واسعة في غربها، وتشريد آلاف المواطنين من مُدُنهم وقراهم**».. وأكّدت الوكالات أن: «**إريتريا طلبت من مصر إدانة ذلك الغزو**».

تطلعت إريتريا إلى أبعد من ذلك، ونظرت إلى الخيمة التي يختبئ فيها العرب جميعاً وهي الجامعة العربيّة، حيث قابل السفير محمّد عُمر محمود أمينها العام، د. عصمت عبدالمجيد، وشرح له تلك التطوُّرات طمعاً في مؤازرة، حتى وإن لم تتبوّأ إريتريا مقعدها بعد في الخيمة المذكورة، ولم يكُن ردُّ الفعل بأحسن ممّا فعله الأعضاء أنفُسهم، ففي اتصال هاتفي مع قناة شبكة الأخبار العربية الفضائية ANN يوم ٢٠٠٠/٦/٥، سُئل د. عبدالمجيد عن رأي الجامعة العربيّة، فكان ردُّه أقرب إلى اللغة التي استخدمها سيّدنا إبراهيم (عليه السلام) في مُجادلته لقومه حينما حطم أصنامهم، إذ قال: «**كُلّف سفير إريتريا بزيارة الجامعة وتقديم وجهة نظر حكومة بلاده.. استقبلناه وتحدّثنا معه وعبّرنا عن حرصنا على أن تعود العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا كما كانت، وأملنا في وقف إطلاق النار، ونؤيّد خطوات منظمة الوحدة الأفريقيّة والجّهد الذي تقوم به الجزائر في سبيل المفاوضات بين الطرفين**».. وهل كان يُنتظر ان تفعل الجامعة أكثر من ذلك، خاصة وأن أحد طرفي النزاع نسيها سلماً وتذكّرها حرباً؟! وهذا ما لا يجرؤ الأمين العام على التصريح به.

بينما كانت المعارك تدور بضراوة علي الجبهات وداخل الأراضي الإريتريَّة، دخل حدثٌ عرضي كاد أن يُنذر بكارثة أخرى، فقد ذكر بيان من السفارة الإثيوبية في أسمرا يوم ٢٠٠٠/٥/١٩ عقب سقوط مدينة "بارنتو" أن: «**أربعة مواطنين إثيوبيين قُتِلوا وأصيب مئات آخرون بجروح بالغة، كما اعتقل كثيرون نتيجة للمُمارسات التي اتخذت بين يومي ٥/١٣ و ٥/١٨**»، دون أن يُعطي البيان تفاصيل، أما هذه التفاصيل التي صَمَتَ عنها البيان، فقد تمثلت في إبراز مشاعر استفزازيَّة من بعض الإثيوبيين الذين تعج بهم المُدُن الإريتريَّة، وخاصَّة أولئك الذين ينتمون لقوميَّة التيغراي، بعد ما سمعوا عن تقدُّم قُوَّاتهم عسكرياً، الأمر الذي لم يَطِق معه بعض المواطنين الإريتريين - خاصَّة البُسطاء- صبراً، فقاموا بإجراءاتٍ انتقاميَّة طالت عدداً منهم، ولولا محاصرة السُّلطة لهذا الأمر لانقلبت المُدُن الإريتريَّة إلى ساحة حرب أهليَّة يمكن أن تكون وقائعها أفظع مِمَّا يجري في الجبهات الحدوديَّة، إذ أن المشاعر كانت متأجِّجة انذاك، ويصعُب في الوقت نفسه السيطرة عليها إذا ما نَحَت نحو دائرة العُنف والانتقام.

كانت أديس أبابا قد أخذتها العزَّة بالإثم، فراحت تتحدَّث علناً عن قُدرتها على الوُصول إلى قلب العاصمة الإريتريَّة، ومع التركيز الإعلامي على تلك الأخبار بدأت التصريحات الصادرة عنها تُراوحُ بين النفي والتأكيد بطريق غير مباشر.

قام الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بقطع جولة خليجيَّة كان يقوم بها، وجاء إلى المنطقة محطماً جدار الصَّمت الإقليمي والدولي، الذي ران على الأحداث، وفي إشارة تدُلُّ على عزيمته للوصول إلى تسوية سلميَّة للمُشكلة استبقى نفسه بين العاصمتين لأكثر من ثلاثة أيام في رحلاتٍ مكوكيَّة تجلت فيها الدبلوماسيَّة الجزائريَّة، وأعطت زخماً لجهود المنظمة الأفريقيَّة بعد أن كان نجمها قاب قوسين أو أدنى من الأفول في هذه المشكلة تحديداً، وقبل أن تؤول له رئاستها في تلك الدورة.

في الاستدلال أيضاً بجهود الدبلوماسيَّة الجزائريَّة، كان السيد أحمد أو يحيى مبعوثه الشخصي قد زار البلدين لأكثر من عشر مرَّات منذ أن تسلمت الجزائر رئاسة الدورة الـ ٣٥ لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة في يوليو (تموز) ١٩٩٩، وهي جهودٌ لم يقُم بجُزء يسير منها - على سبيل المثال- الرئيس السابق بليز كمباوري، الذي تزامنت فترة رئاسته مع اندلاع النزاع، وارتكب أخطاء عقَّدت من طبيعة المشكلة على النحو الذي ورد ذكره في فصل سابق.

في اليوم الذي يوافق الذكرى السابعة لاستقلالها ٢٠٠٠/٥/٢٤، أصدرت الحكومة الإريتريَّة بياناً ذكرت فيه أنها انسحبت من "زالَ امبسَّا" إلى المناطق التي كانت عليها قبل ١٩٩٨/٥/٦، وذلك استجابة منها للنداء الذي تقدَّمت به المنظمة الأفريقيَّة عبر رئيسها عبدالعزيز بوتفليقة، وأكدت في البيان أيضاً أنها قبلت وقف إطلاق النار والموافقة على إجراء محادثات غير مباشرة.

من العاصمة أسمرا أوفد الرئيس الجزائري مبعوثه الخاص أحمد أو يحيى لتبليغ أديس أبابا ما توصّل إليه مع المسئولين الإريتريين، وكان لا بُدَّ من تمنع تُبديه أديس أبابا حتى وإن رأى الرئيس بوتفليقة، أن ما توصّل إليه كان إنجازاً، فرفضت وقف إطلاق النار وقالت إن إريتريا ما زالت تحتل أراضي أخرى في "بوري"، لكنها وافقت على مبدأ المُحادثات غير المباشرة، فغادر الرئيس الجزائري إلى بلاده بفرحة لم تكتمل تماماً، وإن كان المُؤكّد أنه قطع نصف المسافة في الاتجاه الصحيح.

استكمالاً لانسحابها من "زالَ امبسّا" قامت إريتريا أيضاً بالانسحاب من منطقة "بدّا" في جبهة "بوري" وتوقفت على بعد ٣٧ كيلومتراً فقط من ميناء عَصَبْ.

أصدرت وزارة الخارجيَّة الإثيوبيَّة بياناً يوم ٢٦/ ٢٠٠٠/٥، أكدت فيه: «**أنه لن تُؤخذ في الاعتبار أي هُدنة حتى خروج آخر جندي إريتري من الأراضي الإثيوبية**».. وفي اليوم نفسه صرح السيد "مِليس زيناوي" قائلاً: «**سنُفاوِض ونُحارِب.. سنُفاوِض بإخلاص، ولكننا لن نوقف إطلاق النار حتى يتحقق هدف واحد، أي إلى أن نقتلع جزمة الغُزاة من أرضنا**».. كما عقد سفيرها في نيروبي "تاشومي توغا" مؤتمراً صحفياً في نفس اليوم، قال فيه: «**إن إثيوبيا ستقضي على آلة الحرب الإريتريَّة من أجل أمنٍ أفضل للمنطقة**».

كان ذلك كفيلاً بأن يجعل إريتريا تستنجد بمجلس الأمن بعد أن لبّت ما طلبه رئيس المنظمة الأفريقيَّة منها في الانسحاب، فأرسلت مذكرة في يوم ٥/٢٦ نفسه إلى المجلس، تدعوه فيه إلى: «**اتخاذ قرار عاجل يحث إثيوبيا على وقف هجومها على الأراضي الإريترية**».. لكن المجلس لم يكُن في عجلة من أمره، ذلك أن سِجِلّ إريتريا لم يكُن فيه ما يشحذ همَّة المجلس لفعل شيء "عاجل"..

عقد وزير الخارجيَّة الإريتري، هايلي وُلدتنسائي مؤتمراً صحفياً ظهر نفس اليوم، وكان عليه الردَّ على أسئلةٍ بدأت فعلاً تشغل بال النخبة الإريتريَّة، وشمل ذلك بعض من يعدون ضمن المنظومة الحاكمة بدرجاتٍ أقل في المسئوليَّة، وقد تركزت هذه الأسئلة في استفهامٍ محوري. إذا ما كان الانسحاب متيسّراً الآن، فلماذا استعصى قبل عامين عند بداية النزاع؟! وقد سُئلَ الوزير السُؤال نفسه بطريقة أكثر مباشرةً: «**هل قبلتُم خُطة السلام الأفريقيَّة بسبب هزيمتكم في ميدان القتال؟!**»، ولم يكن ردُّه شافياً لما استقرَّ في القلب والوجدان، رغم دبلوماسيَّة كلماته..

ما بدا سؤالاً حائراً على وجوه النخبة الإريتريَّة كان في الواقع سؤال تصعُب الإجابة عليه ولا يحتمل المباشرة، وذلك بالنظر إلى آليات السُلطة في الجهاز التنفيذي للدولة. وهو على أيَّة حالٍ لا يمكن تناوله بمعزلٍ عن الظروف السياسيَّة والعسكريَّة والنفسيَّة التي كانت محيطة بالأحداث في مايو (أيار) ١٩٩٨، وتلك التي خلقت واقعاً جديداً في مايو (أيار) ٢٠٠٠.

عسكرياً، كانت إريتريا آنذاك تشعر بتفوقها في ذاك المجال، ولربَّما تفاءلت تقديراتها إلى حدّ اعتقادها بإمكانيَّة حسم هذا النزاع في فترة وجيزة، كما أنه لا يمكن فصل إحساس التفوُّق عندها عن الظروف التاريخيَّة التي جعلت من "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تنشأ في كنف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، إلا أن تمدُّد سنوات النزاع جعل الأولى تسخِّر كُلَّ موارد الدولة الإثيوبية وتدَّخر كُلَّ إمكانيَّاتها وطاقاتها في الحصول على أسلحة متطوِّرة ومتنوِّعة، وتُجيِّش مواطنيها للقضاء على ذلك التفوُّق بمفهومها الخاص.

سياسياً، لا يمكن أيضاً الإجابة على ذلك السؤال إلا بتتبُّع التطوُّر التاريخي للجبهتين - وهو ما أوردناه في فصولٍ سابقة- وقد كان أحد إفرازاته أن إريتريا عوَّلت على أقليَّة الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، وعدم مقدرة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الوقوف أمامها، أو حتَّى إقناع الشعوب الإثيوبيَّة بجدوى هذه الحرب في ظلّ ضعف البناء الداخلي للدولة، بل راهنت على إمكانيَّة تفكُّك الدولة الإثيوبيَّة إن مضت في خيار الحرب.

كانت تلك تقديرات جدليَّة، فعلى الأقل يمكن القول إن تنظيم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" ورث الدولة الإثيوبيَّة بكامل مُؤسَّساتها وأجهزتها وعلاقاتها التاريخيَّة، وعَمل على صبّ كل إمكاناتها لصالحه - أو صالح وجوده- في الحُكم، وبالتالي فقد أصبح المفهوم السياسي والعسكري الذي تحمله إريتريا عن ذاك التنظيم، هو واقعياً مجرَّد ماضٍ اندثر وتوسَّد أضابير التاريخ.

كان من المفترض أن تبدأ المُفاوضات غير المباشرة في الجزائر يوم ٢٠٠٠/٥/٢٩، لكنها تأخرت ليومٍ واحد، وقد أقدمت إثيوبيا في ذلك التاريخ على تنويع الحرب بقيام طائراتها المقاتلة طراز "ميج ٢١" بقصف مطار أسمرا للمرَّة الثانية منذ بداية الأزمة، ممَّا أدَّى إلى أضرارٍ ماديَّة وتوقفت خُطوط الطيران مُؤقتاً، وبدا بذلك أن إثيوبيا تريد فرض حظرٍ جوي على إريتريا، غير أن لحدث نفسه ألقى بظلال من الشكّ حول جدوى مُحادثات الجزائر، علماً بأن بذرة الشكّ نفسها كانت كامنة، نسبة لأنه روعي أن تجري تلك المحادثات في ظروف غير طبيعيَّة، حيث لم يتم وقف إطلاق النار، ومن ثمَّ الجلوس إلى طاولة المُفاوضات، وهو الوضع الطبيعي في مثل هذه الظروف، علاوة على أن إريتريا ارتضت المشاركة فيها على الرغم من أن القوات الإثيوبيَّة تحتل مناطق كبيرة من أراضيها.

هل ثمَّة مؤامرة؟!

ظلّ المجتمع الدولي - وبالذات أطرافه الفاعلة- على ذاك الحال من الصمت، على الرغم من أن اثيوبيا قامت بتنويع وتوسيع رُقعة الحرب، وذلك بعد قصفها مطار أسمرا، واحتلالها لمُدُن ومناطق داخل العُمق الإريتري.

ولأن ذلك أمرٌ غير معهود، بدأ بعض المراقبين لتطوُّرات النزاع يُعبِّرون عن آرائهم في الوسائل الإعلاميّة المختلفة، ويجنحون أحياناً إلى "نظريَّة المُؤامرة" ويُشيرون في ذلك إلى أن الصَّمت في حدِّ ذاته يُعتبر مُؤامرة كُبرى، في الوقت الذي بدا فيه قسم منهم أكثر نفوراً من الزجِّ بهذا المفهوم في حلبة الصِّراع، وذلك يرجع أساساً إلى إيمان هؤلاء بمبادئ ومسلَّمات لم يستطع أن يُؤثِّر فيها ذلك الصمت الدَّولي المُريب، على الرغم من تأكيد المسئولين الإريتريين له في خُطبهم وتصريحاتهم الرسميّة، وقد عبَّر عن ذلك الرئيس "أفورقي" في الكلمة التي ألقاها على شعبه في مناسبة عيد الاستقلال (٥/٢٤) بقوله: «**قد شعر الشعب الإريتري بكثير من المرارة وخيبة الأمل، إزاء تجاهُل المجتمع الدولي ووقوفه مكتوف الأيدي تجاه ما نتعرَّض له من جرائم، وما يُراقُ من دِماءٍ في هذا النزاع**».

أما السيد "يماني قبراب"، مسئول الشئون السياسيَّة في الجبهة الحاكمة، فقد تناول الصَّمت بصورةٍ أخرى في حوارٍ له مع التلفزيون المحلي يوم ٢٠٠٠/٥/٢٦، إذ قال: «**إن المجتمع الدولي قد اختار الوقوف إلى جانب الطرف الذي اعتقد أنه الأقوى في هذه المرحلة**».. وفي ذلك إيماءة واتكال إلى نظريَّة المُؤامرة، وهو ما عبَّر عنه صراحةً السيد "عبدالله جابر"، مسئول الشئون التنظيميّة في الجبهة نفسها في حوار له مع صحيفة 'الشرق الأوسط' بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩، حيث قال: «**إن تنفيذنا لقرار الانسحاب قد وضع منظمة الوحدة الأفريقيّة في محكٍ حقيقي مع إثيوبيا**».. وأضاف: «**إن إعادة انتشار قوَّاتنا إلى مواقع ما قبل ٦ مايو ١٩٩٨، كشف للمجتمع الدولي أن إثيوبيا دولة غازية ليس إلاَّ، بل وضع المجتمع الدولي، وخاصَّة المنظمة الأفريقيَّة، ومصداقيَّة ميثاقها ومُبادرتها الأخيرة أمام امتحان صعب، فإمَّا أن تدين الغزو وتقاضي المُعتدي، أو تأخذ منحى آخر، وذلك بمكافأة المعتدي، وهذا ما نعتبره مؤامرة تتكرَّر من جديد في التاريخ الإريتري الحديث**». كان ذلك تشخيصاً للحالة، لكن ما لم يقُل به أحد، هو: «**لماذا؟**».. وهذا ما سنتعرَّض له لاحقاً..

في اليوم الذي تلا نشر ذاك التصريح ٢٠٠٠/٥/٣٠، صَدَرَ بيان يمكن القول إنه يُعتبر علامة فارقة في الخطاب السياسي الإريتري منذ بدء الأزمة، وفي مجرى تطوُّرات الأحداث نفسها، إذ تحدَّث تفصيلاً عن أهداف أوليَّة وبعيدة المدى لما أسماه "مُخطَّطات 'زُمرة ويَانِي' في الجولة الثالثة من الحرب"، فأوضح في الأولى أن: «**الهدف هو القضاء على قوَّات الدفاع الإريتريَّة، والوصول إلى أسمرا وإركاع الشعب الإريتري، لإقامة نظام عميلٍ موالٍ لـ"زُمرة ويَانِي"، وخلق أجواء سياسيّة تُؤدِّي إلى اقتتال الشعب الإريتري مع بعضه البعض، وكذا العمل على تدمير الاقتصاد الإريتري والبنية التحتيَّة، وإقامة دولة إريتريّة لا حول لها ولا قوَّة، وقد تمَّت كل الاستعدادات اللازمة لتجهيز الكادر البشري اللازم لإقامة الحكومة العميلة والبرامج التي ستنفذها**».

حدّد البيان أهدافاً قال عنها إن الحكومة الإثيوبيّة تريد تحقيقها داخل بلادها، وهي: «**تعبئة شعب التيغراي، الذي صوّروا له أن الوقت قد حان لكي يقوم بإركاع الشعب الإريتري والشعوب الإثيوبية**».. إلى جانب رسالة أخرى تؤكد أن: «**"زُمرة ويَانِي" قد تمكّنت من تثبيت نفسها في السُلطة، ولا خيار أمام بقيّة أبناء الشعب الإثيوبي سوى الخنوع والخضوع لهيمنتها**».

أشار البيان كذلك إلى رسالة أخرى، زعم فيها أن الحكومة الإثيوبية تريد توجيهها للمجتمع الدولي، وهو فرضُ أمرٍ واقع على الأرض: «**...لتكون مُهابة في المنطقة، خاصّة من قِبَلِ الدُول العربيّة، الأمر الذي يمنحها في المستقبل تفوقاً وضماناً استراتيجياً**».

ثم تحدّث البيان عن جدولٍ زمني لتنفيذ تلك الأفكار، وذلك: «**بالدخول إلى مدينة "بارنتو" في اليوم الأوّل من الجولة، ومن ثمّ مواصلة التّقدُم من مختلف الجهات لبلوغ أسمرا في الرابع والعشرين من شهر مايو، وهو يوم الاحتفال باستقلال إريتريا**»، إضافة إلى جوانب اقتصاديّة من هذا التوقيت: «**لم يكن الاختيار هذا مقتصراً على الأغراض الاحتفاليّة، وإنما رأت هذه الزُمرة أن شهر مايو هو بداية موسم هُطول الأمطار، ولهذا فإن إعاقة وتدمير البرامج التنمويّة والزراعيّة يمكن أن يخلق أجواءً مواتية لإركاع الشعب الإريتري من خلال تجويعه وتعقيد مصاعبه المعيشيّة**».

ثم طرح البيان بوضوح آليّة تنفيذ تلك الأفكار، استنادا إلى نظرية المُؤامرة، فقال: «**تمّ تجهيز أكثر من رُبع مليون جُندي، بمن فيهم خُبراء مرتزقة وأجانب، والذين عملوا بشكلٍ خاص في سلاح الجو والدفاع الجوي**»، ولكنه صَمتَ عن تسمية بلدانهم أو جنسيّاتهم.

كان ذلك البيان قد صَدَرَ باسم الحكومة الإريتريّة، وليس عن وزارة خارجيّتها التي اضطلعت بهذه المهمّة منذ بدء الأزمة، ومن الواضح أنه قُصِد به توجيه رسالة إلى شعبها، أكثر منها إلى العالم الخارجي، على الرغم من أن معظم الإريتريين في تلك الظروف العصيبة باتوا مهمومين بالأفعال أكثر من الأقوال. ومع ذلك، يمكن القول - بغضّ النظر عن صدقيّة البيان أو عدمها- إنه حرّك الساكن في نفوس قطّاع كبير، فالتفوا أكثر حول قضيّتهم، وقد شاع ذلك حتى عند بعض الذين يناوئون الجبهة الشعبيّة الحاكمة في توجُّهاتها، ربّما لصعوبة المحك وتضاؤل خياراتهم بين أمرين، أحلاهما قاسٍ على النفس. وأيا كان الأمر، فقد بدا أن الحكومة الإريتريّة بذلك البيان قد رَمَت حجراً سياسياً ضخماً وأصابت به هدفاً.

في سياق الحديث عن المُؤامرة، انتقلت أسمرا إلى مرحلة أكثر وضوحاً، فبعد أن كان الحديث مُعمّماً عن تورُط جهاتٍ من المجتمع الدولي، وجّهت أصابع الاتهام مباشرة إلى بعض أطرافه، اذ قامت السفارة الإريتريّة في موسكو بإصدار

بيانٍ يوم ٢٠٠٠/٥/٢٦، اتهمت فيه روسيا: «**بتقديم الدعم للطرف المُعتدي، رغم أن الحكومة الإريتريَّة حاولت كثيراً ودون جدوى جذب روسيا للمُشاركة في البحث عن حلٍ سِلمِي للأزمة بينها وبين أثيوبيا**». ونشرت صحيفة "أزفستيا" الروسيَّة في اليوم نفسه على صدر صفحتها الأولى، وثيقة صادرة عن السفارة الإريتريَّة تُثبت ما وصفته بالدليل القاطع على مشاركة جنرالات روس، تحت عنوان مثير: "الحرب بين إثيوبيا وإريتريا يقودها جنرالات روس".. وذكر التقرير الذي كتبه ثلاثة صحفيين، هُم غينادي تشاروديف، مكسيم يوسين وفلادمير بيخييف: «**إن مليار دولار أنفقت لشراء معدّات حربيَّة، منها معدّات روسيَّة تمّ تجهيزها في روسيا والدول المستقلة الأخرى وكوريا الشماليَّة ورومانيا**».

رصد التقرير أيضاً أسماء بعض الجنرالات، منهم الجنرال ميجور أناتولي كاسبينكو، الذي خدم سابقاً في قطاع الأورال العسكري، والجنرال ميجور إيفان فولووف، مستشار هيئة أركان سلاح الجو الإثيوبي، والذي أشرف في روسيا سابقاً على عمليات سلاح الجو القتاليَّة والاعتراضية، والجنرال ميجور دميتري يفيمنكو، الذي خدم في عمليَّات الطائرات القاذفة، والعقيد يغفيني أوبوغوف، الذي خدم في سلاح المدفعيَّة المُضادَّة للطائرات قُرب موسكو، إلى جانب ١٨ خبيراً عسكرياً في سلاح المدفعيَّة المُضادَّة للطائرات والمدفعيَّة، وفي استراتيجيات وعمليَّات المعارك القتالية، وتضمُّ القائمة أسماء طيَّارين، ذُكِر منهم: الجنرال يانكوف وستة آخرين، وقالت الصحيفة: «**إن وزارتي الدفاع والخارجيَّة الروسيَّة امتنعتا عن توفير أي معلومات رسميَّة حول هذا الموضوع**»..

ومن جهة أخرى، لم تبادر الحكومة الإثيوبية بنفي أو إثبات ذلك. وأوضحت الصحيفة استناداً إلى محللين سياسيين: «**إن هؤلاء الخبراء الروس ربّما يكونون موجودين في إثيوبيا بشكل رسمي لمساعدة الإثيوبيين على التدريب على المُعدّات الحربيَّة الروسيَّة التي اشتراها الإثيوبيون من روسيا في السابق، أو حديثاً**»، وتشمل طائرات "سخوي ٢٧" وهيلكوبترات "مي ٢٤" و"مي ٨"، وهذا ما أشار إليه النائب الأوّل لرئيس هيئة الأركان الروسيَّة الجنرال فاليري مانيلوف في مقابلة له مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC يوم ٢٠٠٠/٥/٢٦ نفسه، بقوله: «**إن المساعدات العسكريَّة التي تقدِّمها روسيا لإثيوبيا تتم في إطار الالتزامات الدوليَّة الروسيَّة، وحسب بنود الاتفاقات الثنائيَّة بين البلدين**». لكنه نفى: «**أن يكون الطيَّارون الروس قد شاركوا ضمن عمليات سلاح الجو الإثيوبي**».. ولعلَّ الشطر الأوَّل من هذه التصريحات يُوضِّح بجلاءٍ، لماذا وقفت روسيا ضدَّ قرار مجلس الأمن القاضي بحظر السلاح على البلدين، ودرءً للحرج، اشترطت سقفاً زمنياً معيَّناً لذلك الحظر.

المثير في الأمر، أنه باستثناء ما ورد على لسان الجنرال مانيلوف من ردِّ فعلٍ، فإن الكشف عن تلك "المؤامرة" لم يُحدِث أي تفاعُلٍ، لا في روسيا نفسها ولا

في أي بقعة أخرى ذات صلة بمُجريات الأوضاع الإثيوبيَّة الإريتريَّة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعليه تبقى نتائجه محصورة فقط في العلاقة المستقبليَّة بين روسيا وإريتريا.

في ساحة أخرى، كانت المفاوضات غير المباشرة، والتي بدأت بتأخير يوم كامل في الجزائر (٢٠٠٠/٥/٣٠) تمر بمرحلة ولادة قيصريَّة، ذلك أنه إلى جانب المناخ غير الطبيعي الذي عُقدَت فيه على ذلك النحو الذي ورد ذكره، فإن إثيوبيا دخلتها فيما حسبته بشروط المُنتصر، الذي يريد أن يفرض مطالبه. وفي هذا الصدد، شكَّك وفدها في بداية المحادثات في أن إريتريا لم تقُم بسحب قوَّاتها إلى خط ما قبل ١٩٩٨/٥/٦، فأبدى الوسطاء رغبتهم في ابتعاث وفد للتحرّي والتأكد من ذلك، لكن في مساء اليوم نفسه، قامت الإدارة الأمريكيَّة بإصدار بيان أكَّدت فيه سحب إريتريا قوَّاتها إلى الخط المذكور، ومثَّل ذلك تحدياً كبيراً للحكومة الإثيوبيَّة، فقامت على الفور في صبيحة اليوم التالي ٢٠٠٠/٥/٣١ بإذاعة بيان عبر التلفزيون الإثيوبي عقب اجتماع لرئيس الوزراء "مليس زيناوي" مع الدبلوماسيين المُعتمدين في اديس ابابا، قالت فيه: «**إن الحرب ضدّ إريتريا انتهت بالنصر بعد ما تحررت كل الاراضي الاثيوبية التي احتلها العدو**»، وجاء ذلك الإعلان على الرغم من أن رئيس الأركان الإثيوبي الجنرال "صادقان جبرتنسائي" كان قد عقد موتمرا صحفيا قبل يومين من ذلك الإعلان في ٢٠٠٠/٥/٢٩، قال فيه: «**إن الاعمال الحربيَّة لن تتوقف ما دامت هناك اراض اثيوبية تحت السيطرة الاريتريَّة**».. واضاف: «**نحن لم نحقق هذا الهدف بعد، والحرب قد لا تتوقف لأسباب أخرى**».

كشف رئيس الوُزراء "مليس زيناوي" ايضا عن مشاعر أخرى في حوار له مع صحيفة "ذي اثيوبيان هيرالد"، تصادف نشره مع نفس توقيت الموتمر الصحفي يوم ٢٠٠٠/٥/٢٩، حيث قال: «**قد يكون من الصَعب التنام الجرح الذي فتحته الحرب، طالما أن نظام الجبهة الشعبيَّة بقيادة "اسياس افورقي" في السُلطة في أسمرا**».

كان اصدار إثيوبيا للبيان الذي يُوضح انتهاء الحرب قد جاء تفادياً للجرح الذي يمكن ان يترتب على ارسال منظمة الوحدة الافريقيَّة وفداً للتحرّي والتيقن من سحب إريتريا لقوَّاتها من المناطق المُتنازع عليها.

توالت الشروط الإثيوبية، وقد مارس الوُسطاء مع بعضها أقصى درجات الصبر والتحمُّل، وقد تركزت في النقطة الثانية من المُفاوضات على مسألة الضمانات الامنية، وقد عبر ثلاثة مسئولين إثيوبيين على هذا الموضوع، كُل من زاويته، ففي اليوم التالي من المحادثات، طلب وزير الخارجيَّة "سيوم ميسفن" من الوُسطاء في الجزائر: «**ضرورة تعديل خُطة السلام الأفريقيَّة حتى تأخذ في حساباتها المكاسب الكاسحة التي حققتها إثيوبيا على مدار الاسبوعين الماضيين**»..

وقال رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" في حوارٍ له مع صحيفة "ذي إثيوبيان هيرالد" يوم ٢٠٠٠/٦/٤: «**إن إثيوبيا اقترحت على من يرعون المحادثات في الجزائر ضرورة توقيع أسمرا اتفاقاً ينص على أنها لن تبادر بشنّ حرب ضدّ إثيوبيا، وعلى أن تكون المناطق المرتفعة التي تخليها القُوّات الإثيوبيَّة تحت سيطرة قوّة حفظ سلام دوليّة، وإذا لم يكن بوسع المجتمع الدولي نشر هذه القوّة لأسباب مالية أو قيودٍ خاصّة بالقوّة البشريّة، فإن إثيوبيا مستعدّة لتحمُّل هذه المسئوليّة من أجل ضمان السلام في المنطقة**».

أما السيد "محمود درير"، وزير النقل والمواصلات فقد تناول الأمر بصورة أكثر دهشة، أو بالأحرى ذلك ما بدا على وجه إحدى مذيعات قناة "الجزيرة" الفضائيّة التي سألته يوم ٢٠٠٠/٥/٣٠ عن انسحاب إريتريا من المناطق المُتنازع عليها، وبقاء القوّات الإثيوبيّة داخل إريتريا، فردّ عليها بقوله: «**نحن باقون في تلك المناطق حتى نضمن عدم اعتداء إريتريا علينا وعلى جيراننا**».. فبادرته المذيعة بقولها: «**هل تتمسّكون بها كرهينة مثلاً؟!**».. فقال: «**أنا لم أقل ذلك تحديدا، ولكن من حقنا أن نضمن عدم تكرار التجربة**».

بالرغم من اهتمامها البالغ في مفاوضات الجزائر بمسألة الضمانات الأمنيّة، لعلّ اكبر التناقُضات التي وقعت فيها إثيوبيا، هو إعلانها قبل ذلك أنها دمّرت نحو ٦٠٪ من الجيش الإريتري، ممّا جعل كثيرا من المُراقبين يتساءلون: كيف يتأتى لها طلب ضمانات أمنيّة من جيش تقول عنه إنها دمّرت ثلثيه؟!

في غُضون كل ذلك، كانت هناك هدنة عسكريّة "هشة" على كُلّ الجبهات لم يبادر احدا بإعلانها، وقد فرضتها في الأساس ظروف تعديل الدفاعات الإريتريّة بعد انسحاب قواتها من كُلّ المناطق المُتنازع عليها، وفجأة قامت اثيوبيا فجر ٢٠٠٠/٦/٣ بشنّ هجوم كبير في جبهة "بوري"، وتصاعد القتال حول عصب حيث اصبحت الدفاعات الإريتريّة على بُعد ٣٧ كيلومترا فقط من المرفأ، بعد ان كانت تبعُد منه نحو ٧١ كيلومتراً.

انئذ، جرت روايات كثيرة مستندة على ذلك التصعيد في عصبُ، منها ان اثيوبيا تريد الاستيلاء على الميناء لتفرض واقعا جديدا يُربك الوُسطاء في المفاوضات التي تجري في الجزائر، ففي مقابلة للفريق أوّل "سبحات أفريم"، وزير الدفاع الإريتري مع التلفزيون المحلي يوم ٢٥ /٢٠٠٠/٦، (كانت الثانية له منذ أن اندلعت الأزمة) عدّد الأسباب التي دفعت القوّات الإثيوبيّة لشنّ هُجُومها على عصبُ، فقال: «**كان هناك دافعٌ آخر، وهو استخدام عصبُ في حال الاستيلاء عليها كورقة ضغط في محادثات الجزائر التي كانت تجرى في ذلك الوقت**». وكانت التصريحات الإثيوبية تشي بذلك، وقد بدا يقينا لكُلّ المراقبين أنها - اي اثيوبيا- قد وضعت عينها على "دانها الأزلي" بالتركيز على بُقعة تُعتبرُ اكثر بقاع الاحندة الخفيّة اثارة في هذه الحرب، وأحيانا عندما تشعر بأنها تورّطت في عملٍ

يمكن أن يضعها في دائرة الانتقاد، تأتي تصريحات مسئوليها مُتَّسمة بشيء من الغرابة، فقد برَّر بيانٌ للخارجيّة الإثيوبيّة المعارك الجديدة في عَصَبْ أثناء سير المُفاوضات، بقوله: «**نحنُ نخوضُ الحرب دفاعاً عن مواقعنا**»، وقالت المتحدثة الرسمية "سالومي تاديسّي" في تصريحات صحفيّة رداً على سؤالٍ حول توغُّل القوّات الإثيوبيّة داخل الأراضي الإريتريّة: «**إننا نهدف إلى تقصير أمد الحرب والتفرُّغ للتنمية**».

جرت المعارك العسكريّة في عَصَبْ بصورة عنيفة وضارية، وفي الوقت نفسه كانت ساحة المفاوضات غير المباشرة في الجزائر تشهد "معارك" لشروط الإثيوبية التي كانت تأتي على شكل "موجات" أيضاً، يدفع بها وفدها من حينٍ لآخر، وقد وضع هذا الوفد عيناً على طاولة المُفاوضات، وصوّب الأخرى على الجبهات التي تدور فيها المعارك، وبالأخصّ عصبْ، لعلّ شيئاً ما يأتي ليُغيّر الموازين.. أي أنها كانت تبني مواقفها بناءً على سير المعارك العسكريّة على الأرض.. فمعالجة للضمانات الأمنيّة، قال وزير الخارجيّة الإريتري في مقابلة هاتفية من الجزائر مع وسائل الإعلام المحليّة: «**إن المقترحات حدّدت مسافة ٢٥ كيلومتراً لكُلّ جانب، تكون هي المسافة لبُعد القوّات من مواقع قوّات حفظ السلام الدوليّة، وهذه المسافة هي كالعادة مدى قصف الأسلحة الثقيلة**»، لكن الذي حدث فيما بعد، أن إثيوبيا قبلت بانسحابها إلى مواقع ما قبل ١٩٩٨/٥/٦، وأصرّت على أن تكون تلك المنطقة العازلة المُؤقتة (٢٥ كيلومترا) داخل الأراضي الإريتريّة، وهي التي تتواجد فيها قوّات حفظ السلام، ولم يكُن ثمّة مناص من أن تقبل إريتريا ذلك الشرط، وعلى الرغم من تبريرها الدائم بأن ذلك يأتي من باب الرغبة في السلام وعدم إعطاء الطرف الاخر اي دعاوى ذرائعيّة تنسف الجهود السلميّة، إلا أن تفسيره كان قاسياً من قِبَل كُلّ المُراقبين الذين رأوا فيه تكريساً لمبدأ الهزيمة العسكريّة التي تتحدّث عنها إثيوبيا.

مع اشتداد المعارك في عَصَبْ، تحدّث الرئيس الإريتري للمرّة الأولى منذ أن بدأت الجولة الثالثة، وذلك يوم ٢٠٠٠/٦/٤ في تصريحاتٍ أدلى بها لوكالة الصحافة الفرنسيّة، حيث أعرب عن: «**قلقه العميق لأن منظمة الوحدة الأفريقيّة الوسيطة في هذا النزاع والمجتمع الدولي لم يقولا لإثيوبيا إنها تجاوزت الحد**».. وأضاف: «**إن الجيش الإريتري أعاد نشر قوّاته لإنقاذ أرواح بشريّة، وإنه لا يوجد في المطلق شيء يشير إلى أنه في صَدَدِ خسارة حرب**».

في حصارهم للشروط الإثيوبيّة، توصّل الوُسطاء إلى مقترحٍ جديد، وإن كانت روحه مُستمدّة من الوثائق الثلاث، وخاصّة وثيقة التدابير الفنيّة، وهذا المقترح الذي يحتوي على ١٥ بنداً (النص الكامل مع الملاحق) تطرّق إلى الأشياء الجوهريّة، مثل وقف الأعمال العدائيّة والتحرّي عن أسباب نشوء النزاع، ومعالجة الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة المترتبة عليه، وتعيين وترسيم الحدود أو اللجوء

إلى التحكيم إذا دعت الحاجة، إلى جانب مسائل فنيَّة أخرى، وكان واضحاً أن الوُسطاء كانت غايتهم وقف إطلاق النار، الأمر الذي تطابق مع الرغبة الإريتريَّة بغضِ النظر عن الوسائل التي توصل إلى تلك الغاية، مثل المنطقة العازلة التي ورد ذكرها، ومن جهتها اعتبرتها إثيوبيا متطابقة مع رغبتها.

أعطى الوسطاء الطرفين فرصة ٤٨ ساعة للتوقيع النهائي، وكدأبه في مثل هذه الحالات، قال الوفد الإثيوبي إنه يريد عرض الاتفاق على مؤسَّساته، وفي ذلك إيماءة إلى انتفائها من الجانب الآخر كما يريد أن يوحي، وتحدَّد أن تنتهي تلك المُهلة بمنتصف نهار ٢٠٠٠/٦/١٠.

كانت المعارك في عَصَبْ قد بدأت تسير متقطعة، ولرُبَّما اتضح للإثيوبيين استحالة تحقيق ذلك الهدف عسكرياً، على الرغم من أن فكرة إعادة احتلال الميناء قد أيقظت الأحلام الطوباويَّة لدى كثير من الإثيوبيين، حتى الذين يقفون خارج حظيرة الجبهة الحاكمة، مما أدَّى إلى زيادة مساندتهم الماديّة والمعنويَّة لها، وذلك اتضح في خبر استطلاعي لـ"الحياة" بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠، حيث ذكرت أن كثيراً من الإثيوبيين: «**عبَّروا عن استياء واضح وعدم رضا من هذه النهاية "غير السعيدة" للحرب، إذ كانوا يأملون على الأقل بالاستيلاء على ميناء عَصَبْ الإريتري، الذي يفتح لبلدهم منفذاً على البحر**». وكذلك اتضح في ندوةٍ شارك فيها عدد من الأكاديميين والمستقلين، نقلت وقائعها في التلفزيون الإثيوبي، وجرت لمدة خمسة أيام، وتزامنت مع تلك "النهاية غير السعيدة"، على حدِّ تعبير المستطلعين، وقد شنَّ المشاركون فيها هجوماً شديداً على الحكومة التي أهدرت أرواحاً وموارد في هذه الحرب دون أن يكون الثمن الاستيلاء على عَصَبْ، وكان ذلك جوهر الندوة.

في وقتٍ لاحق، أجرت إذاعة صوت أمريكا VOA حواراً مع رئيس الوزراء "مليس زيناوي" بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٧، وطرحت عليه سؤالاً حول عَصَبْ، هو في مضمونه ما توصَّل إليه المُشاركون في تلك الندوة، فأجاب بطريقة فيها شيء من العقلانيَّة، وإن لم تخلُ من شطط، إذ لرُبَّما جاء ذلك إثر تغيير الظروف أو الأجندة – سيان، فقال: «**إن احتلال عَصَبْ بالقوَّة ضدّ القانون الدولي وضدّ مبادئ ومُعتقدات الحكومة الإثيوبيّة، ومن جانبٍ آخر، القانون الدولي يُتيحُ للدُول المُغلقة الحق في ضمانات استخدام الموانئ القريبة.. من هذا المُنطلق، البعض يقول إن حقنا في استخدام ميناء عَصَبْ يجب أن يُحترم، وهذا الموضوع يجب أن يُنظر إليه على ضوء مصالح إثيوبيا وإريتريا، وعندما نستخدم ميناء عَصَبْ فهذا يعني أننا سنقوم بدفع المقابل المادي لمالكي الميناء، وعندما نستخدم ميناء عَصَبْ فالمصلحة لا تعود لنا وحدنا، فكذلك لإريتريا، وعندما نقرّر ألا نستخدمه فهذا يعني أنه سيُصبح بركة ترتوي منها الجمال، وعندما لا نستخدم ميناء عصبْ، فإريتريا لن تحصُل على سنتٍ واحد، ولهذا عَصبْ ليست الموضوع الذي استدعى تعارُكنا، وهنالك موانئ متعدِّدة واستخدمناها بالفعل ولم نخسر**

شيئا، وعلى العكس، عندما لا نستخدم ميناء عصَبْ فإريتريا قد تخسر دخلا مُقدّرا، وعليه فاستخدامنا لميناء عصَبْ - باعتبارات القانون الدولي- ليس شيئا نبحث عنه لنقدّم فيه طلبا، وهذا يُوضّح عدم طرحنا للموضوع في المُفاوضات الحاليّة، ولكن لم نفكّر أبدا في احتلاله، لأن ذلك ضدّ القانون الدولي، وعليه فحكومة الجبهة الشعبيّة الإريتريّة هي التي يجب أن تقدّم ذلك الطلب لاستخدامنا الميناء، فلدينا الخيارات وهم ليست لديهم».

في الجزائر، انتهت مُهلة الوسطاء، وعوضا عن ان يقوم الوفد الإثيوبي بالتوقيع - كما هو متفقٌ عليه- تناول هوامش جديدة أدّت الى تطويل المُفاوضات مرّة أخرى، ولم يكُن ثمّة طريق اخر أمام الوُسطاء سوى إظهار أكبر قدر من ضبط النفس والتدثر بالصبر.. في غضون ذلك أيضا، توسّعت الحرب مجدّدا على كُلّ الجبهات، وبدا أن أصوات المدافع التي باتت تُسمع بوضوح في قاعة المفاوضات في العاصمة الجزائريّة، قد أحالت الكراسي التي يجلس عليها الوُسطاء الى قطعٍ من الجحيم، ومع ذلك لم يكُن هناك مفرٌ من الجُلوس عليها خشية ان تذهب كل جهودهم أدراج الرياح. أما بالنسبة للطرفين، فقد بدا أيضا - بالنظر لطبيعة هذه الحرب- أن ما كان يجري هُو نوعٌ من أنواع الجوار العادي بلغة البُندُقيّة.

ميدانيا.. لم يكن ثمّة خيار أمام القوّات الإريتريّة، سوى الانسحاب من اراضيها ومُدُنها وقُراها للحفاظ على كادرها البشري، وقد فعلت ذلك استنادا إلى مرجعيّتها القتاليّة لاستنزاف القوات الإثيوبيّة، وهي تتقدّم وتحتلّ مواقع بلا مُبالاة، حتى للذي تمّ في الجزائر وظلّ في انتظار التوقيع فقط، وبلا احترامٍ لما أعلنته سلفاً من ان الحرب بالنسبة لها انتهت، وبلا اكتراثٍ للخسارة البشريّة التي نتجت من جرّاء تلك المُغامرة التي وضعت لها تبريراً متحايلا، قالت فيه: **«إن القوات الإريتريّة تقوم باستفزازها عندما بدأت تنسحب عن أراضيها»!**

دوليا.. بدت أطراف كثيرة غير عابئة بما يحدُث، واستمرأت الأطراف الفاعلة حالة الصمت التي وطّنت نفسها عليها منذ بداية الجولة الثالثة، علما بأن الوقوف على الحياد - وليس الصمت وحده- في مثل تلك الظروف يمكن أن يعد مُؤامرة كُبرى. وعلى الرغم من أن إريتريا ظلّت تجار بالشكوى مطالبة - في الحدّ الادنى- بإدانة الغزو، إلا انها لم تجد أذناً تصغي لها، ولا قلباً يحنو عليها، فهل كان وراء الصمت كلام؟!

في الإجابة على هذا الافتراض هناك عدّة تحليلات واجتهاداتٍ مستندة بشكل أساسي على بدايات نشوء الدولة الإريتريّة، وكيفيّة تفاعُلها وتعامُلها مع المجتمع الدولي بصورة عامة، والإقليمي بصورة خاصة.

بدا للكثير من المُراقبين أن سلوك الدولة الإريتريّة اتّسم بشيءٍ من المُغالاة والتطرُّف في معالجة قضاياها، واعزوا ذلك لمرحلة الانتقال من خندق الثورة إلى

رحاب الدولة، وقد واجهت خلال مرحلة التحوُّل هذه مشاكل متتالية ومتصلة مع جيرانها، وكانت لغة البُندُقيَّة هي القاسم المشترك بينها جميعاً، ولأننا نتناول كل ذلك في سياق الإجابة على سؤال فرضي، ليس مهماً الآن أن تكون قد تورَّطت في تلك المشاكل بدوافع وطنيَّة وبملء إرادتها، أو أنها قد وجدت نفسها في خِضَمِّ تلك المشاكل تدافع عن كيانها ووجودها، وسواءٌ كان هذا أو ذاك، فالمهم أنه قد تلازمت مع تحليلات أولئك المُراقبين بأنها دولة عُدوانيَّة أو دولة مُشاغبة، ولأننا نعلم أن لكُلِّ حالة لبُوسها الخاص في المشاكل التي مرَّت بها الدولة الإريتريَّة، فليس بالضرورة أن يكون ما خلُص إليه أولئك المُراقبون هو الصواب بعينه، ولكن إشاعته على قدرٍ واسع لرُبَّما وقف مانعاً دون تحرُّك بعض الأطراف الدوليَّة حينما دعتها إريتريا لإدانة الغزو الإثيوبي، وتلك شوفينيَّة تُمارسها بعض الدول أحياناً، أو أن البعض رأى فيها عناداً ينبغي تطويعه بدرسٍ قاسٍ، ذلك لمجرَّد أن أسلوبها الخاص لا يتوافق مع توجُّهاته وبرامجه. تأثرت بعض دول الإطار الإقليمي بتلك التفسيرات، إضافة إلى أن دولاً بعينها اعتقدت أن الفرصة قد حانت للأخذ بثأرٍ مُؤجَّل.

لم تستطع الدبلوماسيَّة الإريتريَّة ان تكسر ذلك الحصار، مثلما أن الخطاب السياسي عجز عن أن يقنع أحداً من "دُول الطوق" تلك بأنه ضحيَّة عُدوانٍ استباح أراضيه وانتهك سيادة بلده، في حين أن الخطاب الإعلامي قد كان الأوفر حظاً، إذ استطاع التعبير عن محنته من خلال الوسائل المتاحة، خاصَّة في المنطقة العربيَّة، ولكن دون مردودٍ يُذكر.

في الجزائر، قُلنا إن الجميع كانوا في انتظار عمليَّة التوقيع، ولم تتبدَّد الآمال نهائياً على الرغم من التصعيد الذي حدث، وأدَّى إلى اشتعال المعارك في جميع الجبهات، إلا أن قيام القوات الإثيوبيَّة مُجدَّداً باحتلال مدينة "تَسَنَئ" في ٢٠٠٠/٦/١٤ وضع الجهود كلها "على كفِّ عفريت"، واتضح فيما بعد أن لتلك العودة أهدافاً معيَّنة، على رأسها إلحاقُ أكبر قدرٍ من الدمار في المنطقة، وفي الوقت نفسه جاءت القوات الإثيوبيَّة لتُؤكِّد عسكرياً أنها انسحبت طوعاً من المدينة، وليس كما أشارت التصريحات الإريتريَّة في أنها تمَّ إخراجها منها بالقوَّة، وكان ذلك أمراً يكشف وجهاً آخر من وجوه الغرابة، إضافة إلى ما سبق تأكيده ووصل إلى درجة الاشمئزاز في هذه الحرب. وتعليقاً على ما حدث في "تَسَنَئ"، قال ناطق باسم وزارة الدفاع الإريتريَّة - كان ذلك مسمَّى جديداً منذ أن بدأت الأزمة- في تصريحاتٍ للصحيفة الرسميَّة في ٢٠٠٠/٦/١٥: «**إن السُّلطات الإثيوبيَّة لا ترغب في قبول مقترحات السلام الأفريقيَّة، لأنها تحاول مجدَّداً - بعد أن أحبطت مُخططاتها العسكريَّة- القيام بمُخططات خاسرة لا تفيد سوى الأعمال الدعائيَّة**».

كان الدمار الذي حدث في المدينة تطبيقاً عملياً للدوافع النفسيَّة التي تقف من وراء هذا النزاع، وأفردنا لها مساحة في فصولٍ سابقة، إضافة إلى أن التصريحات التي بدأت تتطاير مع زخَّات الرصاص، حملت قدراً كبيراً مما هو كائن أصلاً في

النُفوس من مشاعر سالبة، فبالنسبة لأديس أبابا، كان ذلك أمراً متصلاً منذ أن بدأت الحرب، ومن جملة ما ذكر، فقد عبَّر عن ذلك الواقع رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" عندما تحدَّث في جمع من الدبلوماسيين المُمثلين في بلاده يوم ٢٠٠٠/٦/١٥، متناولاً ما يجري في الجزائر، حيث قال: «**كل شيءٍ مُمكن لدى القيادة في أسمرا، فبعض النافذين فيها قد يُصابون بصداع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، وعندما يشعرون بتحسُّن يوم الجمعة، يُقرِّرون فجأة قبول مقترح الحَلّ السلمي، ومن المُمكن أن يكون للرئيس مشكلة مع ابنه أو ابنته خلال أيام الأسبوع، وقد تنقشع السحابة ويعالج الإشكال قبل نهاية الأسبوع. إن الأسلوب الذي يعمل به القادة في أسمرا يطغى عليه المزاج العام والشخصي، لدرجة أن خلافاً عائلياً في البيت قد يؤثر على موضوع الحرب والسلام. كل شيء ممكن في أسمرا، حيث لا يوجد نظام، إنه نظام الفرد، تمثيليّة أبطالها شخصٌ واحد فقط (One man show)، لكن ينبغي علينا أن نصلي ونتضرَّع حتى لا يشعُر هذا الفرد بالتعاسة في الصباح، لأنه إذا شعر بها في ذاك الصباح فسوف تقوم الحرب حتما في المساء. إن أي احساس بالتعاسة نتيجة الإفراط في احتساء الخمر (Hangover) قد يترُك أثره البالغ على قضية الحرب والسلام، وهذا شأن من هو في أسمرا**».

في حقيقة الأمر، وبالمتابعة الدقيقة - مثلما أشرنا سابقاً- لم يُحاول الخطاب السياسي الإريتري إبراز ذات المشاعر التي كانت تصدُر من أديس أبابا، إلا أنه في الجولة الثالثة تحديداً، لم يستطع بعض المسئولين الإريتريين الاستمرار في نفس النهج، فبدأوا يُعيّرون الطرف الآخر بأشياءٍ اعتبروها وصمة، ففي مقابلة له مع قناة "الشرق الأوسط" الفضائيّة MBC يوم ٢٠٠٠/٥/٣١، تحدث السيد أبوبكر محمد عثمان، أحد العاملين في السفارة الإريتريّة في لندن، فقال: «**إن أثيوبيا لا يهُمُها البشر الذين يموتون بالآلاف في شكل أمواج بشريّة، ولا الذين يُعانون من المجاعة، وهناك نحو ٢٠% من شعبها مصاب بمرض الإيدز**». وتناول الموضوع نفسه السيد عبدالله جابر مع قناة "الجزيرة" الفضائيّة يوم ٢٠٠٠/٦/١، فقال: «**إثيوبيا تعاني من المجاعة، هناك نحو ٨ ملايين نسمة من الجياع و٣ ملايين يعانون من مرض الإيدز.. لكأنما الحرب مع إريتريا ستطعم الجياع وتشفي مرضى الإيدز**». بل حتى قبيل اندلاع الجولة الثالثة تلك، كان الرئيس الإريتري قد نطق بشيء كشف عن أن الأزمة قد ابحرت بعيداً في نفسه، حيث قال في لقاءٍ عام بالإريتريين المُقيمين في الولايات المتحدة الأمريكيّة، نُظّم في العاصمة واشنطن يوم ٢٠٠٠/٤/٨: «**الواقع أن الويَاني أضحت مكروهة اكثر من مانغستو، ولو خُيّر الشعب الإثيوبي اليوم لاختار مانغستو بدلا من ويَاني، وبصرف النظر عن تصرُّفاته كان لدى مانغستو وطنيَّة، كان يعرف ما يُسمّى اثيوبيا، وكان يُومن بكل ما هو إثيوبي، وإذا اراد توسيع حجم إثيوبيا فكان ذلك لكُلّ اثيوبيا، ولم يكن يسعى لتوسيع وتكبير مُديريّته او منطقته، وكان أكثر شهرة ومهابة من ويَاني**».

بعد الغزو والاحتلال، اقتبس السيد "يماني قبرآب" ذات المعاني في حوارٍ له مع التلفزيون المحلي يوم ٢٦ /٢٠٠٠/٥، فقال: «**إن زُمرة ويَّاني تكِن كُلَّ مشاعر الحقد والكراهيَّة والبُغض والجشع ضدَّ الإريتريين، وقد بدا ذلك واضحاً في طردها للإريتريين من إثيوبيا، وعليه فهي أسوأ نظام، حتى من تلك الأنظمة التي احتلت إريتريا من قبل**».. ما أسوأ أن يجد المرء نفسه في المُفاضلة بين سوأين، أو خيارين أحلاهُما مُرٌ.. كما يقال..

بالفعل تلبَّدت الأجواء بغيومٍ كثيرة من الحقد والكراهيَّة، وإذ آن لها أن تمطر جميعاً وتتحوَّل الأقوال إلي أفعال، لرُبَما شهد العالم ما هو أسوأ مِمَّا أفرزته هذه الحرب اللعينة، على الرغم من أن الذي أفصح عنه قولاً، وجرى تطبيقه فعلاً يعد أمراً قياسياً في الخُصُومة بين بلدين جارين.

ولادة "اللحظة التاريخيَّة"

بعد تلك المفاوضات المُتعثرة والتي ضجَت بها الغُرف المُغلقة في الجزائر، وفي ضوء نيران المعارك المُحتدمة على مدى الجبهات، أعلن الوُسطاء عن ولادة "اللحظة التاريخيَة" باستعداد الطرفين للتوقيع على وثيقة وقف الأعمال العدائيَة.

في الساعة التاسعة صباحاً بتوقيت غرينتش، الثانية عشرة ظهراً بتوقيت البلدين المحلي، يوم الثامن عشر من شهر يونيو (حزيران) ٢٠٠٠م، في إحدى قاعات "قصر الشعب" حيث احتشدت وجوه مختلفة السَحنات لجنسيَّاتٍ عدة، تسمَرت عيونهم على المِنصَة التي كان يجلس عليها الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، وعلى يمينه وزير خارجية إثيوبيا سيوم ميسفن، وعلى شماله وزير خارجية إريتريا هايلي وُلدتنسائي، ثمَّ السادة سالم أحمد سالم سكرتير المنظمة الأفريقية، أنتوني ليك المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي ورينو سيري ممثل الاتحاد الأوروبي.. لحظات من الصمت المهيب، والمراقبون وملايين الناس من شتى أنحاء العالم يُتابعون المراسيم عبر المحطات الفضائيَّة.. وقَّع وزيرا خارجية البلدين على وثيقة الاتفاق، ثم تبادلاها، وصافحا بعضهما البعض بابتسامة تشع بياضاً.. بدا الرئيس بوتفليقة في الوسط وهو يكاد أن يطير فرحاً، وقد استطالت قامته القصيرة وهو يعلن للشهود بأن: «**الاتفاق حدثٌ مهمٌ وسار، جاء ليضع حداً لحربٍ مخالفة للمنطق انجرَّ إليها رفاق السلاح**»، ثم تلاه وزير الخارجيَّة الإريتري ليُؤكد بأن الاتفاق: يُعتبر «**بداية النهاية للنزاع**».. وقال عنه وزير الخارجية الإثيوبي إنه: «**يومٌ تاريخي**».

كانت تلك هي المحطة قبل الأخيرة لحدثٍ مُوغِلٍ في الميلودراميَّة، اختتمه الخصمان بأيد متشابكة، هي ذات الأيدي التي كانت تضغط على زناد البُندُقيَّة، وبابتسامة عريضة، سواء انطلقت بعفويَّة أو افتعال، فقد كان وقعها ثقيلاً على شعبي البلدين.. ذلك لانها ببساطة كانت باهظة الثمن على كليهما.

بعد أن انفضّ سامر مَن كان في قاعة قصر الشعب، قرّر الوُسطاء مواصلة المرحلة الثانية من المُفاوضات في اليوم التالي ٢٠٠٠/٦/١٩، وبعد ثلاثة أيام من المُحادثات حول مقترح من ثلاثة بنود اقترحه الوُسطاء، اتّضح أن المحطة الأخيرة لا تزال بعيدة بعض الشيء، وأن ما تمّ الاتفاق عليه لا يزال طفلاً يحبو.

دعا الوُسطاء الى تركيز الجهود حول تعيين وترسيم الحدود والنتائج الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ترتّبت على الحرب، إلى جانب التحقيق في أسباب النزاع، وكان ذلك المُقترح مقتبساً من اتفاق اطار العمل لأفريقي "الأساسي" واليات تطبيقه. وتسهيلا للأمر، رأى الوُسطاء أن تتولى الوحدة الخرائطيّة التابعة للأمم المتحدة تنفيذ البند الأوّل، وإذا اتفق الجانبان حول نتيجة الترسيم، يتم وضع العلامات الحدوديّة على الأرض، وإذا رفض أحد الطرفين نتيجة الترسيم، يتم تحويل المسألة برُمّتها الى التحكيم، وتتشكّل المحكمة برئاسة قاض يختاره الامين العام للأمم المتحدة، وهذا المقترح لا يختلف كثيرا عن وثيقة التدابير الفنيّة (الوثيقة الثالثة).

فيما يتعلق بالبند الثاني الخاص بالآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة، أكّد الوُسطاء أنه إذا كان بوسع الطرفين حله من خلال المحادثات، فإن ذلك سيوفر الكثير من الوقت والجُهد، وفي حال عدم حدوث ذلك، يكون البديل هو الاتفاق على تشكيل هيئة دوليّة، وفي حال عدم الاتفاق على هذه أيضا، يُحال الأمر إلى التحكيم.

أما بالنسبة للبند الثالث، فقد رأى الوُسطاء أن تقوم المُنظمة الافريقيّة بتشكيل هيئة محايدة للتحقيق في أسباب النزاع، بالاستناد إلى الأحداث التي سبقت تاريخ ١٩٩٨/٥/٦، ومن ثمّ تقدّم نتائجها للطرفين.

عند بداية التفاوُض حول تلك البنود، استمرّ الطرف الإريتري في ذات المرونة التي بدأ بها ذلك المشوار الطويل، وتقدّم بردّه تحريراً للوُسطاء، وأعلن فيه قبوله للبنود الثلاثة.. أما الطرف الإثيوبي، فقد أذهل الوُسطاء بالرقص خارج الحلبة التي حدّدوها له، فطرح بنودا إضافيّة كانت مصدر دهشة الوُسطاء، ولكنها لم تكن مصدر دهشة المراقبين لما يجري داخل الغُرف المُغلقة، ذلك لأن الطرف الإثيوبي بدا وكأنه يطرح مواقفه برُوح المُنتصر الذي يريد إملاء شروطه على طرف مهزوم، فتقدّم بعدّة مُقترحات، منها ضرورة تخفيض عدد أفراد الجيش الإريتري وقُدرته التسليحيّة، وذلك بدعوى تحقيق ضمان أمني دائم في المنطقة (وللتذكير، فقد سبق للقادة الإثيوبيين أن أعلنوا عقب جولات القتال بأنهم دمّروا ٦٠٪ من تلك القوة).. ثم أثار قضيّة حقوق الإثيوبيين في إريتريا، علماً بأن اريتريا كانت الطرف الأجدر بإثارة قضيّة طرد مواطنيها الذين تجاوز عددهم ٧٠ ألف مبعد من إثيوبيا.(٢)

رفع الطرف الإثيوبي قضيّة اخرى، وهي ضرورة تحقيق الديمقراطيّة في إريتريا، ولم يمض في هذه النقطة لمدى أبعد، اذ سُرعان ما تخلى عنها، ربّما لأن

علامات الدهشة والاستغراب لدى الوسطاء زادت لدرجة ملحوظة، أما فيما يخص البنود الثلاثة المطروحة، فقد تمثل رأي الطرف الإثيوبي في البند الأول حول ضرورة اللجوء إلى التحكيم والتخلي عن فكرة ترسيم الحدود بواسطة الوحدة الخرائطيّة التابعة للأمم المتحدة، وذلك بذريعة تسريع وإنجاز العمليّة، وفي البند الثاني، طلبوا بعض الفرز في قضيّة التعويضات، بحيث يتم فرز الدمار الذي الحقته الحرب بالمُدُن والمُنشآت في كلا البلدين عن الممتلكات الإثيوبيّة التي كانت موجودة في ميناء عصَبْ قُبَيْلَ اندلاع الحرب، وقالوا إن إريتريا استولت عليها، وسواء بالنسبة للمُقترحات الجديدة التي طرحها الوفد الإثيوبي أو ملاحظاته على البنود الأساسيّة، فالمُثير في الأمر أنه تقدّم بها شفاهة، ولأن جزء ممّا ذُكرَ يتعلق بمسألة السيادة الإريتريّة، لم يبذل الوسطاء جهداً في مناقشته، وأدرجوه في خانة البنود التعجيزيّة.

عند تلك النقطة، وصلت المباحثات إلى عُنُق الزُجاجة، فقام المبعوث الأمريكي "أنتوني ليك" باقتراح مواصلتها في واشنطن، باعتبار أن بلاده شريكٌ أساسي في الجهود السلميّة، وكان مقرّراً لذلك يوم ٢٠٠٠/٦/٢٩، لكنها بدأت فعلياً في يوم ٢٠٠٠/٧/٣، واستمرّت لمدّة ثلاثة أيام بتكتُّم شديد، وشارك فيها ممثل عن وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن الأجندة المُعلنة تركزت في قضيّتين أساسيّتين، هُما: ترسيم الحدود والتعويضات، لكنها لم تخلُ من مواضيع هامشيّة طرحها الوفد الإثيوبي على غرار ما حدث في الجزائر، وقد علقت تلك المحادثات دون إسباغ أي من صِفتي الفشل أو النجاح عليها، في انتظار أن تتم مواصلتها بتحديد موعد جديد.

من جهةٍ أخرى، أرسلت الأمم المتحدة فريقاً من الخُبراء برئاسة الميجور جنرال تيموثي فور (استرالي) والمُكلف بتقييم الوضع قبل نشر قوات حفظ السلام الدوليّة، وتزامن وصوله إلى أديس أبابا ثمّ أسمرا مع انتهاء المُحادثات، وقام الوفد بجولات ميدانيّة في البلدين، ولرُبّما أرادت الهيئة الدوليّة تأكيد جديّتها في عمليّة المشاركة، وهو أمرٌ ليس محلّ شكٍ، خاصة أن أمينها العام كوفي عنان، أعلن عن عزمه على زيارة البلدين، وعكس ذلك -إلى جانب الجديّة- إدراك الأبعاد الخطيرة لهذا النزاع في هذه المنطقة من القارة الأفريقيّة، وفي نفس الوقت يمكن أن يمسح جزءٌ من "التقاعُس" الذي بَدَرَ من المُنظمة إبان الجولة الثالثة من الحرب.

كان دخول شهر يوليو (تموز) يعني انتقال ملف الأزمة المكلفة به الجزائر إلى توجو، حيث انعقدت القمّة السادسة والثلاثين للمنظمة الأفريقيّة في لومي العاصمة يوم ٢٠٠٠/٧/١٠، لكن حدث ما لم يكُن في الحُسبان، إذ أنه في تقييم الجُهود الجزائريّة، استصدرت القمّة قراراً بأن يواصل الرئيس بوتفليقة جهوده على الرغم من انتقال الرئاسة إلى رئيس توجو، هذا يحدُث للمرّة الأولى في تاريخ المنظمة منذ إنشائها، حيث درجت القواعد التنظيميّة على انتقال الملفات من الدولة التي ترأس الدورة، إلى الدولة التي تليها في الرئاسة.

مثلت تلك الخطوة مؤشّراً إيجابياً ومحاولة للانفكاك من البيروقراطيَّة التي لازمت أعمال المنظمة طيلة الأربعة عقود الماضية. ومن جهة أخرى، كان فيها تقديرٌ للدور الجزائري ودبلوماسيَّته التي شارفت على النجاح في إطفاء نيران تلك المشكلة.

إلى جانب ذلك، حدثت مفارقة أخرى، إذ جرى على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي "مِليس زيناوي" حديثٌ كان هو الأوَّل في مضمونه منذ اندلاع النزاع، فقال في خطابه الذي ألقاه على المؤتمرين: «**إن الحرب بالنسبة لبلاده انتهت، وإن بلاده لا تمانع في عقد مفاوضات مباشرة مع الجانب الإريتري**».. لا أدري إن كانت ذاكرة المؤتمرين في لومي من القوَّة بحيث تذكَّروا أن ذلك التصريح يُعَدُّ الأوَّل من نوعه أم لا، وإن كان الرَّاجح عندي أن الافتراض الثاني هو الأقرب؟! ومن باب تخفيف الاستنتاج، يمكن القول بأن اللامبالاة حلت مَحلَّ الافتراض، بدليل أنه لم يستوقف أحداً، وأياً كان الأمر، فإن رئيس الوزراء الإثيوبي لو كان صادقاً فيما أدلى به فسيكون ذلك بمثابة أرضيَّة جديدة للجهود الجزائريَّة، ويمكنها أن تتهادى عليها دون أن ينتابها ذات القلق الذي أحاط بجهودها منذ أن تولت زمام هذه المشكلة.

بالعودة إلى حيث توقفنا في تلك الأجواء الفرانحيَّة في قاعة قصر الشعب في الجزائر، لعلَّ السؤال الواقعي الذي بدأ يعلو في سماء القاعة بعدما هدأ دوي التصفيق الحار، وبعد أن أُطفئت الأنوار وانفضَّ السامر، هو: هل يعني ذلك انتهاء "حوارُ البُندُقيَّة" وإسدال الستار على أسخف وأسوأ حرب تشهدها القارة الأفريقيَّة بين دولتين جارتين؟!

على ضوء ما خلَّفته هذه الأزمة من جُروح عميقة في الإجابة على هذا السُّؤال، لا بُدَّ أن يكون للتشاؤم غلبة على روح التفاؤل، لكن ذلك ليس شيئاً مطلقاً، فالعلاقات بين الدول تُبنى في الأساس على أرضيَّة المصالح المشتركة، وتأتي العوامل الاجتماعيَّة والتاريخيَّة لتصُبَّ إما في اتجاه ذلك أو العكس. وعليه - في المشكلة الراهنة- يبقى أيضاً للأمل مكان، ويمكن أن تزيد أسهمه إذا ما وضعنا في الحُسبان الواقع الذي تعيشه معظم دول القارة الأفريقيَّة، فهُو واقعٌ مُتحرِّك طالما أن هذه الدول لم تتكوَّن شخصيَّتها الوطنيَّة بعد. وتبعاً لذلك، تتغيَّر السياسات، وأحياناً المبادئ والاستراتيجيَّات، تبعاً لتغيُّر الظروف.

ما يدُل على عُمق الأزمة الإريتريَّة الإثيوبيَّة يعكسه ذلك التباين الذي سيطر على مشاعر قطاعات كبيرة من شعبي البلدين حول تلك الخاتمة التي شهدتها قاعة قصر الشعب في الجزائر، فالغالبيَّة في إثيوبيا اعتبرتها "نهاية غير سعيدة"، وذلك بالنظر إلى أجندة هذه الحرب بالنسبة لها وتطلعاتها لأهدافٍ لم تتحقق، أما الغالبيَّة في إريتريا فقد ساورتها الشُكوك في مدى صدق تلك الخاتمة، بما يعني تكريساً لعامل عدم الثقة في الطرف الاخر، والواقع أن تضعضع هذه الثقة -إن لم يكن

انهيارها تماماً- هو قاسمٌ مشترك بين الطرفين، وهو الذي أدَّى إلى قدح شرارة الحرب الأولى، على الرغم من أنه ما كان لأحدٍ أن يشطح بخياله بعيداً ليؤكد أن تلك الشرارة سيزداد أوارها في حربٍ ضروس فاقت كل تصوُّر، ليس لأنها نزاع حدودي بسيط ومألوف لدى كثير من دول العالم، ولكن لأن الشعبين في الأساس ذاقا مرارة الحروب واكتويا بنارها، وبينهما من العلاقات الرحميَّة والرَّوابط الاجتماعيّة ما هو أكثر تجذراً من الجبال المُوتدة على حدود البلدين، ولأن قيادة البلدين كانت تجمعهُما علاقة صُنفت في مرتبة المثاليَّة، ولأن التنظيمين الحاكمين تعمَّدت خُطى نضالهما المشترك بدم امتزج بنُبلِ المقاصِد وتوافق الأهداف.

لقد جرت الأحداث بسيناريو أشبه بكابوسٍ مزعج.. عموماً، بعد ما أزف وصول قطار هذه الأحداث إلى محطته الأخيرة - إن لم تقف في طريقه عقبة تُغيِّر مساره- بالضرورة أن يشرع كل طرف في فتح صحائف الرّبح والخُسارة - إن جاز التعبير- مع التأكيد بأن هذه الحرب ليس فيها مُنتصر، بل الطرفان مهزومان طالما أنه لا مبرّر لها في الأصل. ومع أن تلك حقيقة ثابتة لا تَقبل الجَدَل، إلاَّ أن كل طرف سيسعى إلى تأكيد انتصاره بحساباته الخاصَّة، وهذا ما حدث فعلاً.. فإثيوبيا ترى أنها خرجت منتصرة انتصاراً ظافراً من هذه الحرب لعدَّة أسباب، منها:

- **أولا:** أنها استعادت الاراضي المُتنازع عليها بالقوَّة، بغضِّ النظر عن التكلفة الماديّة أو البشريَّة التي دفعتها في استحقاقات تلك الحرب، وبغضّ النظر عمَّا إذا كانت تلك الأراضي ستحصُل عليها عن طريق الترسيم أو التحكيم، أو أن الترسيم والتحكيم سينتزعانها منها مرَّة أخرى.
- **ثانيا:** ترى أنها فرضت شروط المُنتصر في الاتفاق، الذي تمَّ الوُصول إليه في الجزائر، خاصة البند الذي يفرض على القوَّات الإريتريّة الانسحاب داخل اراضيها لمسافة ٢٥ كيلومترا، فيما يُسمَّى بـ"المنطقة العازلة المُؤقتة"، حيث ستتواجد قوَّات حفظ السلام الدوليَّة، وهي ما تسميه ضمنا • بمفهومها- بـ"الضمانات الأمنيَّة".
- **ثالثا:** ترى أنها باستباحتها الأراضي الإريتريَّة واحتلالها مُدُناً وقرى ومناطق، وتشريدها الشعب الإريتري مرَّة أخرى - بغضِّ النظر عن مخالفة ذلك للقوانين والمواثيق الدوليَّة- قد كسرت أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، وهو أمرٌ حتى وإن لم تذعِيه إريتريا، فهو يرمي في اتجاه الأسباب النفسيَّة التي شكَّلت محوراً خفيا في أجندة هذه الحرب، على النحو الذي تمَّ استعراضه سابقاً.
- **رابعاً:** كما أن إثيوبيا ترى أنها بنتائج هذه الحرب ستعمل على تحجيم الدور الإقليمي، الذي سعت إريتريا لريَادَتِهِ، وهُو يُعتبرُ أيضاً أحد بنود الأجندة الخفيَّة في الحرب، وبالمُقابل ستعمل على تهيئة نفسها للعب هذا الدور.
- **خامساً:** وترى أنها المنتصرة لأنها ستجعل إريتريا تنكفئ على نفسها لإعادة ما دمّرته الحرب اقتصادياً، وما أفرزته اجتماعياً، وللتعامُل مع واقعٍ جديد على المستوى السياسي.

أما إريتريا، فبدورها ترى أنها المُنتصرة انتصاراً واقعياً في هذه الحرب، بناء على عدّة أسباب، وفقاً لحساباتها الخاصة أيضا، ومنها:

- **أولا:** إنها ترى الانتصار بمنظور الحفاظ على قدر كبير من قوّتها البشريّة والعسكريّة، وسط احتمالات كانت تُنبئ بكارثة أكبر في مواجهة تفوّق الآلة العسكريّة والكثافة البشريّة الإثيوبيّة.
- **ثانيا:** ترى أنها المنتصرة لأن خصمها رضخ - حتى ولو كانت التكلفة باهظة- إلى التفاوض والاحتكام لمنطق العقل والحوار.
- **ثالثا:** ترى أنها المنتصرة لأن الأجندة الخفيّة التي خطّطت لها أديس أبابا، مثل الوصول إلى العاصمة أسمرا، وتغيير نظام الحكم، وتنصيب حكومة جديدة - على حدّ ما ذكر البيان الإريتري- لم يتحقق منها شيء.
- **رابعا:** في هذا الإطار ترى إريتريا أيضاً أن عدم استطاعة إثيوبيا خلق واقع جديد في إقليم "دنكاليا" في جنوبها الغربي، والاستيلاء على ميناء عصَب، قد مثّل فشلاً ذريعاً لإثيوبيا، وبالتالي فهي - أي إريتريا- قد خرجت منتصرة بالمعيار المعاكس.
- **خامسا:** ترى اريتريا ان النتيجة النهائية للحرب هي انها ستُؤدّي إلى تثبيت الحدود الإداريّة بصورة قانونيّة قاطعة لا تقبل التأويل، بما يعني أنها وفرت جهدا كبيرا لأجيال لاحقة، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك هدف كان يمكن ان يتحقق بوسائل أخرى.

في واقع الامر، لا يدري كثيرون أن احد إفرازات الأطماع الاستعماريّة السابقة على إريتريا والاحتلالات المُتنوّعة والمُتعاقبة عليها أصبح لها انعكاسات نفسية حادة لدى النُخبة السياسيّة الاريترية وبالذات قياداتها، وهي تظهر احيانا - وفقاً لمُجريات الأحداث- في شكل توجّس خفي من الاخر، ولرُبّما ان هذه الحرب بكُلفتها الباهظة - كما ذكرنا- يمكن أن تساهم في تطبيب تلك العلة الوطنيّة - إن جاز التعبير- بما ستُؤدّي اليه في ترسيم الحدود الإداريّة، وهو أمرٌ تمخّضت عنه الازمة مع اليمن أيضاً، حيث ادّت إلى ترسيم الحدود الجغرافيّة المائيّة.. اذا، فإن تثبيت الكيان الإداري للدولة يمكن القول بانه كان مطمحاً وغاية لدى القيادة الإريتريّة، بغضّ النظر عن الوسائل التي اتبعتها - أو فُرضت عليها- في الوصول إلى تلك الغاية.

ربّما كان ما ورد سابقاً من أسبابٍ يُمثّل بعض ما عنّ للقيادتين الإثيوبيّة والإريتريّة في تقييم نتائج هذه الحرب، وبالقدر نفسه كانت للمُراقبين حسابات أخرى، يُفسّر بعضها مفهوم الهزيمة التي حاقت بالطرفين جرّاء تلك الكارثة.

اما بالنسبة لإثيوبيا، فإن فاتورة الحرب الكبيرة بعد توجيه كل مواردها وإمكاناتها الاقتصاديّة لإدارة عجلة تلك الحرب، سيكون لها انعكاسٌ سالب على برامج التنمية المستقبليّة، بما يعني استمرار إثيوبيا في لعب دور المُتلقّي الدائم

للمعونات والمساعدات الماليّة والاقتصاديّة، الأمر الذي يُبشّر معظم مواطنيها - حيث أن دخل الفرد لا يزيد عن ١١٠ دولار في العام- بالبقاء لسنين عدّة تحت خط الفقر، خاصة إذا ما تسنّى للجبهة الحاكمة الاستمرار في السُلطة، لا سيّما أن لها معادلاتها الخاصّة في تقسيم السُلطة والثروة.

أما الخسائر البشريّة الضخمة التي مُنيَت بها، فلن يكون لذلك تأثير كبير على المجتمع الإثيوبي - على عكس ما يتوقع البعض- أو على الأقل في العاصمة أديس أبابا، حيث مركز السُلطة والإشعاع الحياتي للدولة الإثيوبيّة، وقد ساهمت ضخامتها وتمدّدها وكثافتها السكّانيّة - أي العاصمة- إبان الحرب في عدم الإحساس بخطورة ما كان يجري على جبهات القتال، ولهذا فمن الطبيعي ألاّ يكون لفداحة الخسائر البشريّة تأثير يُذكر بعدئذ. كما أن الجبهة الحاكمة في أسلوبها القتالي (الموجات البشريّة) الذي خاضت به الحرب، اعتمدت بشكل أساسي على قوميّتي الأمهرا والأرومو ثم التيغراي، وذلك لأسباب ديمغرافيّة أولا، ثم سياسيّة ثانياً.

أيضا في تقييم نتائج هذه الحرب، فإنه بموجب العمليّة الانتخابيّة التي أجرتها الجبهة الحاكمة في مايو (ايار) ٢٠٠٠، متزامنة مع بداية الجولة الثالثة، ونالت بموجبها الأغلبية الميكانيكية، (٣) فإن السُلطة ستعمل على إكساب برامجها وخُطَطها ومشاريعها - ذات الأجندة الخاصة- الصبغة الدستوريّة الشرعيّة، حتى يتسنّى لها الإيحاء بالطابع القومي، وبما أن ذلك كان واقعا قائماً في السنوات التي سبقت الحرب أيضا، إلاّ أن الجديد فيه هذه المرّة هُو أن السُلطة ستعمل على تطبيق سياساتها من خلال ما يمكن تسميته بـ"أيديولوجيا القوّة" التي نتجت أساسا من فوهة البُندُقية. وفي هذا الإطار، تطمح "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" إلى تخليد سُلطتها لعشرات السنين - إن لم يكُن للأبد- على غرار حُكم الامهرا، الذي زال بسقوط مانغستو هيلاماريام.

من المُؤكد أن هذه الغاية ولّدتها ظروف الحرب، ولو كانت تلك الظروف جاءت بما لا تشتهي "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي"، لكان من المُؤكد أيضا انكفائها على نفسها سياسيا وجغرافيا باستدعاء مشروع جمهوريّة التيغراي المُستقلة من ذاكرة التاريخ، بل من رُووس الذين ما زالوا أحياء يمشون بين الناس، ومن ثمّ تطبيقه على أرض الواقع بمشروعيّة الدستور الفيدرالي الذي أجازته العام ١٩٩٥، ويُخوّل للقوميّات تقرير مصيرها إلى حد الانفصال.

لكن بما أن الخيار الأوّل هو المُرجّح، ربّما عملت السُلطة الحاكمة في تسخير "أيديولوجيا القوّة" تلك في فرض وحدة قسريّة على الشعوب والقوميّات الإثيوبيّة، أي توحيد الدولة بحدّ السيف، وذلك إن حَدَثَ فقد يكون عكس الاحتمالات الإريتريّة في بداية النزاع، والتي كانت تُؤكّد انفراط عقد الدولة الإثيوبيّة في حال استمرار الجبهة الحاكمة في خيار الحرب، وهو يُقارب أيضا المفهوم الأمريكي الذي كان يهدف من خلال الوُسطاء الذين هبُّوا في بداية الأزمة لإطفاء نيرانها

(سوزان رايس) إلى ضرورة الحفاظ على وحدة إثيوبيا، باعتبار أن أوضاعها الهشّة تشير بالتداعي إذا وقعت الواقعة.

أما بالنسبة لإريتريا، فإن الحرب على الصعيد المادي قد أهدرت مواردها الشحيحة أصلا، وعطلت برامجها التنمويَّة، واستنزفت إمكاناتها واحتياطاتها المستقبليَّة، وستجد الدولة أنه مفروضٌ عليها البدء من نقطة الصفر مجدّدا، وهي في ذلك ستكون بين خيارين أحلاهُما مُرّ، فإمّا الاستمرار في اسلوب الاعتماد على الذات، وهو أمرٌ يتطلب نفساً طويلاً وصبراً أطول لإنجاز برامج يمكن إنجازها في زمن قياسي أقصر، كما أنه أمر لا يمكن التعويل عليه بذات الرُوح التي كانت عليه في السابق، حيث إن الحالة النفسيَّة والوطنيَّة والسياسيّة بالنسبة لمواطنيها آنذاك، كانت تستمد توهُجها من حداثة الدولة، ولكن وقتئذٍ يمكن القول إن المشاكل المتواصلة التي واجهت الدولة بعد استقلالها، وبالأخص الحرب الثانية مع اثيوبيا، قد تركت بصمات جديدة على الحالات آنفة الذكر، بما يعني أن خيار الاعتماد على الذات ربما خضع لرُوى جديدة بالنسبة للمواطن الذي ظلّ عطاؤه متصلا.

أما الخيار الثاني، فهو الإقبال على المساعدات والقُروض والخبرات الدوليّة، وذلك بالضرورة يستوجب التعامُل والانفتاح على المُؤسّسات الماليّة العالميّة، كالبنك الدولي وصندوق النقد، وهو أمرٌ سبق أن عافته قيادتها، وان كانت ثمّة إيجابيّة للتعامُل مع هذه المُؤسّسات، فهي المساهمة في الإسراع بالعمليّة التنمويّة، لكنها إيجابيّة تتضاءل أمام عواقب معروفة لدى كثير من دول العالم الثالث، وأهمها المديونيّة التي تصبح قيداً على الرقاب يستحيل الانفكاك منه، وتترتب عليها أشياء كثيرة، منها مشروطيَّة المِنَح والمُساعدات والقُروض، وعدم استقلاليّة القرار السياسي. وعلى سبيل المثال، فالأمر الذي ظلت تطالب به إثيوبيا في المُفاوضات، وهو ضرورة تخفيض الجيش الوطني الإريتري، يمكن ان يكون مطلباً للمُؤسّسات الماليّة الدوليّة المذكورة كشرطٍ لتقديم المُساعدات، دون مُراعاة أنه شرط يمَسُّ السيادة الوطنيّة، وهي "وصفة" ثابتة في أجندة تلك المُؤسّسات.

في تقييم نتائج الحرب بالنسبة لإريتريا، يأتي أيضا موضوع الخسائر البشريّة التي مُنيت بها، فهي على الرغم من أنها أقل بكثير ممّا لحق بالقوات الإثيوبيّة، إلا أنه قياسا بقلة عدد سُكّانها، يتوقع أن يكون تأثيره مُضاعفاً على المجتمع الإريتري، مهما قيل عن أنه وطّن نفسه أصلاً على تقبُّل المكاره و لمصائب والمحن بنفسٍ رضيَّة. (٤)

من المُؤكّد أن في ذلك بعض التأثير على التوجُّه السياسي للدولة، أو بالأحرى الجبهة الحاكمة، وهو أمرٌ سَبَقَ أن قطعت فيه "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" الشك باليقين، وذلك على هامش اجتماعاتها التي جرت في مدينة ميكلي قبل الحرب، وأشرنا لها في فصل سابق.

عليه فإن الفرضيَّة السابقة - لو قُدِّر لها أن تحدُث بصورةٍ ملموسة- فإنه يمكن القول بأن هذه الحرب قد خَصَمَت درجات كبيرة من رصيد الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة، وبالكاد فهي لم تُضِف لها شيئاً. ورصيد الجبهة الشعبيَّة، الذي تستمد منه وجودها في السُّلطة وانفرادها بها - كما هو معلوم- هو إنجاز العمليَّة الاستقلاليَّة، بعد أن قهرت أكبر الجيوش عدة وعتاداً في أفريقيا، لكن جاءت الحرب الثانية، وخاصة جولتها الثالثة، لتُثبِتَ أن مسائل الضَّعف والقوَّة تخضع بالفعل للنظريَّة النسبيَّة.

من جانبٍ آخر، فإن ظروف الحرب فرضت على إريتريا عسكرة أكثر من ثلثي طبقتها المُنتجة في الداخل، وذلك بالإضافة إلى ما كان قائماً قبل التحرير، وعليه فإن السُّلطة الحاكمة تجد أنها أمام مواطن سيَّسته الحروب المُتصلة قبل وبعد التحرير، وأن هذه المشاكل فرضت عليه أن ينظر إلى حقوقه وواجباته بمنظار آخر، وأن التضحيات الكبيرة التي قدَّمها، خاصة في الحرب الثانية، ستجعله أجهر صوتاً في المُطالبة بحقوقٍ كان لا يسأل عنها فيما سبق، أو انتظر السُّلطة أن تمنحها له حتى لو جاءت تلك المنحة على أقساط.

عليه فإن هذه العسكرة الكبيرة للشعب الإريتري ستكون هاجساً من هواجس القيادة الإريتريَّة، مثلما أن تعداد الجيش غداة التحرير (١٠٠ ألف) كان هاجساً إلى أن تمّ تسريح ثلثيه وتأهيلهم في الحياة المدنيَّة ببرامج إنتاجيَّة مختلفة.

هذا ما يمكن أن تُقدِم عليه السلطة طوعاً، لكن بالمُقابل ثمَّة أشياء يمكن أن تفرض عليها، أو على الأقل ستجد أنه لزاماً عليها إحداث تغيير جذري - أو إعادة النظر فيها- في إطار برامجها وخُطَطها وإستراتيجياتها السياسية وأساليبها التنظيميَّة والنواحي الإداريَّة التي كانت تسيّر بها جهاز الدولة.

بما أن العلاقة بين الدولة والحزب هي علاقة توأمة، على حدّ قول سكرتير الجبهة الشعبية، السيد الأمين محمَّد سعيد في حديثٍ ورد ذكره، فإن الثاني - أي الحزب- إذا قيّضت الظروف له أن يهيئ الأولى - أي الدولة- في الانتقال إلى مرحلة الديمقراطيَّة التعدديَّة التي نصّ عليها الدستور - بعد انتهاء المرحلة الانتقاليَّة- فإن ذلك ينبغي أن يكون على بساط من الشفافيَّة والعلانية والانفتاح بديمقراطيَّة حقيقيَّة، وترسيخ دولة المُؤسسات بما يُمكن أن يُؤدي إلى مشاركة شعبيَّة واسعة، كما أن الارتكاز على مُؤسَّسات المجتمع المدني يمكن أن يخلق حالة من الطمأنينة للسُّلطة في إدارتها لدولاب الدولة، عِوَضاً عن الاستناد على الجهاز الأمني، حيث أنه لا يقف حائلاً بين المواطن والسُّلطة فحسب، بل تمتد آثاره السالبة إلى الحدّ من العمليَّة الاستثماريَّة والإنتاجيَّة، بل الاقتصاديَّة بصورة عامة، حيث إنه يكون عبئاً على خزينة الدولة بعائد لا يوازي منصرفاته.

في المحيط الإقليمي.. ذكرنا في فصل سابق أن الأزمة وآثارها لم تقف عند حُدود البلدين، وإنما تداعياتها وإفرازاتها امتدَّت لتشمل دُول المنطقة بأسرها، وفي

هذا الإطار ستمضي إثيوبيا في تقمُّص الحالة التي صوَّرت عليها نفسها بعد الحرب، وهي حالة المُنتصر - إن كان ذلك صِدقاً أو وَهماً- وعليه ستسعى إلى لعب دور إقليمي أكبر، ونسبة إلى أنها لا تملك الثقلين السياسي والاقتصادي الذين يدفعان بذلك الطموح إلى الأمام، فستسعى إلى لعب هذا الدور عبر "أيديولوجيا القوّة" المُشار إليها.

ان الفعل الذي لم تكترث إليه إثيوبيا كثيرا، وتجاهُله كذلك المجتمع الدولي، أو تعامُل معه بلا مُبالاة، هو أنها - أي إثيوبيا- قد شكّلت سابقة خطيرة في العلاقات بين الدول الأفريقيّة، حين قامت بغزو إريتريا واحتلال جُزء من أراضيها، علماً بأنه قد سبق لها أن فعلت الشيء نفسه في الصُومال، مع فارق أن الصُومال لم تكُن به سُلطة مركزيّة تحمي أراضيه وتصون سيادته.

وبما أن هذه الأسباب نفسها قائمة، فسيكون الصُومال أيضاً أوّل حقل لتجربة "أيديولوجيا القوّة" تلك، وذلك لغياب الدولة الوطنيّة فيه، حيث تسمح الأوضاع غير المستقرّة بتطبيق شتى النظريات، ولعلّ إثيوبيا بدخولها السابق إلى هذا المُعترك سياسياً وعسكرياً- قبل الأزمة مع إريتريا تمتلك خبرة في المضمار، بغضّ النظر عن نوعيّة هذه الخبرة أو آلية تنفيذها. وإذا ما تسنّى لها تحقيق غايات في ذلك البلد، فسيكون السُودان هُو الثاني في قائمة الأولويّات، لا سيّما أن المسألة الحدوديّة بين البلدين ترقد كالجمرة تحت الرماد، وسياسياً ستبذل جهداً تآمُرياً حتى لا يخرج السُودان من دوّامة عدم الاستقرار، ذلك لأنه بحُدوث العكس، يمكن أن يُنازعها الدور الإقليمي الذي خاضت غمار هذه الحرب من أجله في بعض جُزئياتها، وفي القائمة ايضاً تأتي مصر، حيث أن إثيوبيا - بالحالة المذكورة- ستعمل على "مشاغبتها" دوماً بالسلاح الذي تملكه، ويمثّل شريان الحياة بالنسبة لمصر.. أي مياه النيل.

تجدُرُ الإشارة هُنا في سياق هذا التحليل، إلى أن الإدارة الأمريكيّة ستعمل على رسي ثقلها في إثيوبيا لمُساعدتها في لعب دور "الشرطي" المذكور، وقد ظهرت مُؤشّرات تدُلُّ على ذلك في أثناء الأزمة، وخاصّة في الجولة الثالثة من الحرب، وكنا قد ذكرنا في المحور الإقليمي في فصلٍ سابق، أن خياراتها قد تأرجحت لعقد كاملٍ بين الطرفين، كما أن تمتّن العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل، خاصة أثناء الأزمة أيضاً، يمكن أن يُؤدّي إلى حلفٍ ثلاثي، أي بينهما والولايات المتحدة الأمريكيّة.

بالنسبة لإريتريا، فإن تكلفة الحرب وآثارها ستفرض عليها ادّخار جهودها لترتيب أمورها الداخليّة، بما يعني تقلص الطموح في ريادة إقليميّة، وفي ذلك الإطار، فإن وقوفها على أرضيّة جديدة يتطلب بذل جهدٍ كبير في إزالة توابع المشاكل التي مرّت بها، وخلقت انطباعاً لدى بعض الأوساط الدوليّة والإقليميّة بأنها دولة عدوانيّة ومشاغبة، لكن ذلك أمرٌ لن يتأتي إلا بتكامُل العمليّة الدبلوماسيّة والإعلاميّة لمُساعدة الخطاب السياسي الجديد (في حال اكتساب تلك الصفة).

إن قرائن الأحوال في الواقع الإريتري تُؤكد مقدرة الجبهة الشعبيَّة الحاكمة على الاستمرار في السُلطة، لكن ما سَبَقَ ذكره يُمكن أن يُضفي شيئاً من الضمانات على تلك الاستمراريَّة، على الأقل لفترة ليست بالقصيرة، ولعلَّ الضمان الأكبر سيتوفر إن أقنعت الجبهة الحاكمة شعبها بأن الصفات المُتصلة باسمها "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة"، هو اسمٌ لمُسمَّى.

غنيٌ عن القول إن تحالفاتٍ جديدة ستطرأ على منطقة شرق القارَّة الأفريقيَّة، وقبل حُلول ذلك، يُحتمل أن يحدُث ما يمكن تسميته بـ"المقاصَّة السياسيَّة"، وربَّما لعبت المصالح الاقتصاديَّة دوراً في ذلك، لكن نظراً للتبايُنات السياسيَّة الحادَّة بين دول المنطقة، ستظل الحروب سيفاً مسلطاً على الرقاب أيضاً، بما يعني أن الوصول إلى استقرار حقيقي لا يزال طريقه طويلاً، هذا على الرغم من انحسار أحد الأسباب التي ساهَمَت في عدم الاستقرار في العقد الماضي، وهو ظاهرة المشروع الأصولي المُتطرِّف، أو ما كان يُسمِّيه أهل الحُكم في السُودان تزلفاً بـ"المشروع الحضاري".. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن انحسار ذلك المشروع لعبت فيه الإرادة الإريتريَّة دوراً فاعلاً، وكانت إثيوبيا شريكاً أساسيا في ذلك المشروع، لكنها تقاعَسَت بفضل أسباب وَرَدَ ذكرها في فصلٍ سابق، كما بيَّنا أيضاً خطوات التقارُب التي كانت تجري في الخفاء بينها وبين النظام السُوداني.

غير أن المُهم، أنه أثناء الجولة الثالثة من الحرب، اتخذ ذلك التقارُب منحىً ظاهرياً، فبناء على معلومات توفرت لنا، قامت الحكومتان السودانيَّة والإثيوبيَّة بعقد "صفقة مصالح"، إذ زار ضُبَّاط كبار من الجيش الإثيوبي في بداية النصف الثاني من شهر مايو (أيار) ٢٠٠٠ - أي قبل احتلال "بارنتو"- زاروا الخرطوم والتقوا في اجتماعات مُكثفة مع مجلس الدفاع الوطني السُوداني، وهو هيئة عليا تخطط للإستراتيجيَّات العسكريَّة والسياسيَّة، وتمَّ الاتفاق على تقديم الحكومة السودانيَّة تسهيلات لوجستيَّة للحكومة الإثيوبيَّة في استخدامها أراضي المنطقة الشرقيَّة، أو مطاراتها وطُرُقها إذا دعت الحاجة، مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على تبنِّي مسألة رفع العقوبات في مجلس الأمن، بموجب الشكوى التي سبق أن تقدَّمت بها بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حُسني مبارك في أديس أبابا.

هذا ما حدَث بالفعل، فقد طرحت إثيوبيا ذلك الطلب بمُوازرة مصر، إلا أن المجلس قد أرجأ مناقشة القضيَّة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّة، وذلك تلبية لرغبة مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن. وكانت الحكومة السودانيَّة قد أوفت بالتزامها الذي قطعته للوفد الإثيوبي في زيارته المذكورة، حيث إنه أثناء جولات القتال، غضَّت الطرف عن توغُّل القوات الإثيوبيَّة في الأراضي السودانيَّة، للالتفاف حول القوات الاريتريَّة.. كذلك كانت تعمل على إرجاع الجنود الإثيوبيين الهاربين من المعارك ولجأوا لها إلى سُلطات بلادهم مرَّة أخرى، في حين أنها جرَّدت الجنود الإريتريين الذين لجأوا إلى أراضيها من سلاحهم ووضعتهم مع اللاجئين من المدنيين.

بعد المعارك التي دارت لتحرير مدينة "تَسَنَيْ" من قبضة القوّات الإثيوبيّة، صرّح ناطق باسم قوّات الدفاع الإريتريّة للصحيفة الرسميّة 'إريتريا الحديثة' يوم ٢٠٠٠/٦/٨، بقوله: «**إن نحو ٤٠٠ جندي إثيوبي فروا إلى داخل الأراضي السودانيّة عند تشتّت القوّات الإثيوبية المدحورة**». وعلى الفور، قامت السفارة السودانيّة المُمثلة في أسمرا بنفي ذلك الخبر في نفس اليوم، وقالت في تصريح صحفي: «**إنّها تُؤكّد عدم لجوء أي جندي إثيوبي للأراضي السودانية**».. غير أنه بعد عدة أيام جاء الاتهام صريحاً على لسان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الإريترية "يماني قبرميسكل"، حيث قال في تصريح لوكالة الأنباء المحليّة: «**لقد ساعدت الحكومة السودانيّة القوّات الإثيوبيّة المنسحبة، ولدينا الدليل، والأمر الآن في يد الخرطوم لتبرير هذا الفعل**».. وأضاف "قبرميسكل": «**هناك قرابة الألفي جندي إثيوبي أعطوا تسهيلات لاستخدام الأراضي السودانيّة**». ولم تُبدِ الخرطوم أي تعليق على تلك التصريحات، ربّما لأن صوت الوكالة لا يتجاوز الحدود الإقليميّة للدولة، أو أنها تعلم تورُّطها بما لا تُجدي المُكابرة حوله نفعاً، ويُذكر أنها عَمَدَت إلى تغطية ذلك التورُّط بدبلوماسيّة حذقة في وقتٍ مُبكّر حينما أوفدت وزير الخارجيّة د. مصطفى عثمان إلى أسمرا يوم ٥/٢٦، وأديس أبابا يوم ٥/٢٧ بدعوى توسُّطِها لإيقاف القتال بين الطرفين، وروّجت لذلك إعلامياً بمبادرة سودانيّة، الشيء الذي لم يكُن له سندٌ آنذاك على أرض الواقع.

بعد كُلّ محاولات التقارُب التي كانت تجري في الخفاء مرّة وفي العلن مرّات على النحو الذي جرى سرده في فصولٍ سابقة، لم يجد رئيس الوزراء الإثيوبي "مِليس زيناوي" بُدّاً من زيارة السُودان بمناسبة احتفال حكومته بالذكرى الحادية عشرة لاستلامها السُلطة، وكان ذلك في ٢٠٠٠/٦/٣٠، حيث استغرقت زيارته ثلاثة أيام وتمخّضت عن توقيع عدّة اتفاقاتٍ سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة، وكانت هذه الأخيرة خاصّة بمَدِّ أنابيب البترول من محطة "الجيلي" في وسط السُودان وحتى مدينة "القلابات" على الحُدود المشتركة، مقابل أن تمد إثيوبيا مُدُن السُودان الشرقيّة بالطاقة الكهربائيّة المُولدة من مساقط بحيرة تانا.

كان سفير السُودان في أديس أبابا "عثمان السيّد" قد كشف النقاب عن تلك الاتفاقيّة قُبيْلَ زيارة زيناوي للخرطوم، وذلك في تصريح ادلى به لهيئة الإذاعة البريطانية BBC يوم ٢٠٠٠/٦/٢٧، حيث قال: «**إن الخرطوم وأديس أبابا توصّلتا لاتفاق تعاون دون تدخل وسطاء**».. كما نفى في نفس الوقت: «**أن يكون هذا الاتفاق ذا أثر على أيٍ من دُوَل المنطقة، أو أنه خطوة لإقامة نظام محوري بينهما**». (٥)

في ظِلّ ظروف العداء التي تعيشها أسمرا وأديس أبابا، يصعُبُ على أي مراقب أن يُصدّق الفقرة الثانية من التصريح أعلاه، ولهذا لم تتورّع أسمرا في طرح هواجسها صراحةً من هذا الاتفاق في الزيارة المُفاجئة التي قام بها اللواء

بكري حسن صالح وزير الدفاع السُوداني لها يوم ٢٠٠٠/٧/٢٠، وبرغم نفيه أيضاً، إلاَّ أن الهواجس ازدادت أكثر عندما ذكر للمسئولين الإريتريين بأن قوّات إثيوبيا ستقوم بحراسة أنبوب إمداد النفط من عدة كيلومترات داخل الأراضي السودانيَّة وحتى حدودها.

لن تستطيع السُلطة في الخرطوم أن تمضي طويلاً في سياسة المُداراة تلك، فهي قد حزمت أمرها وحدَّدت خيارها، لكن ظروفها الداخليّة غير المُستقرّة قد ألجمت لسانها عن البوح صراحةً بذلك.

بالعودة إلى العلاقات بين البلدين، فإن صمت المدافع بين أسمرا وأديس أبابا قد أدّى إلى إخماد نيران تلك الحرب، ولكن من المُؤكد أن حرباً أخرى بآليّاتٍ ووسائل مختلفة ستَستعِر بين الطرفين، ففي ظِلّ استحالة التعايُش المُستقبلي بين الجبهتين أو القيادتين، يُصبح محتملا أن يعمل كل طرفٍ على تفعيل قدراته الخاصة لإنهاء حُكم الآخر وإقصائه من السُلطة، وبالطبع فإن منطق المصالح يمكن أن يخفِّف من وطأة ذلك، في حالة اقتناع الطرفين بأن المنطق المذكور يفرض عليهما فتح صفحة جديدة، وربّما يحدُث ذلك - أو العكس- يظل السؤال الكبير قائماً: إلى أي مدى يمكن أن تتقبّل إثيوبيا واقعها الذي جعل منها دولة بلا منفذ بحري، لا سيَّما أنه في استخدامها لميناء جيبوتي قد حدث أمر لم يُلفِت انتباه المراقبين كثيراً، ذلك لأنه تزامن مع الجولة الثالثة من الحرب. فقد أقدم الرئيس الجيبوتي إسماعيل عُمَر قيلي على خُطوة يمكن أن ترمي بظلالها على تعاون بلاده مع إثيوبيا في التسهيلات التي بموجبها باشرت هذه الأخيرة استخدام الميناء.

ففي يوم ٢٠٠٠/٥/٩، وأثناء زيارة له إلى دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، قام الرئيس قيلي بتوقيع اتفاق مع هيئة "جبل علي"، وذلك لإدارة ميناء جيبوتي لمدة ٢٠ عاماً قابلة للتجديد، تعمل الهيئة على تحويل الميناء إلى منطقة حرَّة مقابل عقدٍ سنوي ثابت، إضافة إلى الأرباح التي تزداد طردياً مع زيادة أنشطة الميناء.

اتسمت هذه الخطوة التي قام بها الرئيس الجيبوتي بذكاءٍ كبير، فهي من جهة استثماريَّة بحتة تضمن موارد ثابتة لبلاده يدرها الميناء، ومن جهةٍ أخرى رفعت عنه الحرج الذي كان يلازمه في الإفصاح عن ضرورة تعديل الاتفاق مع إثيوبيا، الشيء الذي يمكن أن يُفسّر تفسيراً انتهازياً، فالاتفاق المبرم بين البلدين - كما هو معروف- منح أثيوبيا تسهيلات كبيرة بغرض إغرائها وجذبها لاستخدام الميناء، ذلك أنه أبرم في الأساس قبل الحرب مع إريتريا، وبعدها -على مدى عامي الأزمة- تعذر على الحكومة الجيبوتية تعديل ذلك الاتفاق. وبموجب ما تمَّ مع هيئة "جبل علي"، سيكون لزاماً على إثيوبيا إبرام تعاقُداتها في استخدام الميناء مع هذه الهيئة وليس مع الحكومة الجيبوتيَّة، مِمَّا يعني زيادة تكلفة استخدام إثيوبيا لميناء جيبوتي، علاوة على ما هو كائن أصلاً في صغر الميناء ومحدودية طاقته في الشحن والتفريغ لتغطية حاجة البلدين، ولذا فإن ورطة إثيوبيا إزاء منفذ بحري

تظل قائمة. عليه فإن الحلول المستدامة لهذه الورطة هي وحدها الكفيلة بتحقيق استقرار حقيقي في منطقة شرق القارة الأفريقيّة، بما يُجنِّبها ويلات حروب أخرى لا مبرّر لها على الإطلاق.

لقد شارفت صفحات هذا الكتاب على الانتهاء، وقد حاولنا قدر استطاعتنا تتبُّع كل شاردة وواردة في هذه الأزمة بتقصّي جُذُورها وتفرُّعاتها، وتداعياتها وتأثيراتها، بتفاصيل ربّما لازمها بعضُ الملل، إلا أن ذلك كان حتمياً حفاظاً على حق الأجيال اللاحقة في معرفة الحقيقة، ومع كل هذا الجهد، ربَّما يكون قد عزّ علينا تصيُّد هذه الحقيقة، ولهذا فإن كتاب الأزمة سيظل مفتوحاً.. فإما إرادة سياسيّة غالبة تمتلك القدرة على طي صفحاته، أو حسابات خاطئة يمكن أن يتواصل بها "حِوارُ البُندقيّة" في جولة رابعة.. ربّما بسيناريو مماثل لما حَدَث، أو يختلف تماماً عنه.

صفوة القول، أن تلك احتمالات.. حُدودُ الفصْلِ فيها هِيَ نفسها حُدُودُ الفصْلِ بين الحكمة والتهوُّر.. وبين المُمكن والمُستحيل تماماً..

هَوَامِش الفَصْل الثالث عَشَر

(١) تعبير "حرب الاقساط" INSTALLMENT WAR دخل القاموس العسكري بعد اعتماد دراسة في الدوائر العسكريّة قام بها العميد عصام الدين ميرغني طه عن حرب الأوغادين (الصومال الغربي)، ١٩٧٧- ١٩٧٨.

(٢) عقد السيد "تسفاي جرامازيون" نائب وزير الخارجيّة الإريتري مؤتمراً صحفياً يوم ٢٠٠٠/٦/٧ بخصوص هذا الموضوع، وقال فيه إن بلاده تريد ترحيل الإثيوبيّين المُتواجدين على أراضيها وذلك: «بُغية تأمين وضمان سلامتهم». غير أنه قد تردّد أن الكنيسة الإريتريّة بفروعها الثلاثة، الأرثوذوكسيّة، الأنجيليكانيّة والبروتستانتيّة قد التمست عدم المُضي قُدُما في هذا الإجراء، لأنه قد يُخلُّ بالتركيبة السُكّانيّة العقائديّة التي يتناصفها المسلمون والمسيحيون وتمّ الاستدلال على ذلك بعدم حُضور ممثليها الثلاثة للاحتفالات الرسميّة بمناسبة يوم الشهداء في ٢٠٠٠/٦/٢٠، حيث حضر مفتي الديار الإريتريّة الشيخ الأمين محمّد عثمان وحده، ودرجت العادة على دأبهم الحضور جميعا كرمز للتآخي الديني.
من جهة أخرى فقد أعلنت وزارة الخارجيّة في بيانٍ لها يوم ٢٠٠٠/٢/٢٠، أن الصليب الأحمر الدولي أبلغها رفض الحكومة الإثيوبية استقبال الدفعة الأولى من مواطنيها الذين عزمت على تسفيرهم، وعددهم نحو ٢١٠٠ شخص.

(٣) أجريت العمليّة الانتخابيّة في اليوم الثالث للجولة الثالثة من الحرب، الموافق ٢٠٠٠/٥/١٤، بمشاركة ٢٠ مليون ناخب، وتنافس فيها ٣٢٠٠ مُرشّح حزبي ومستقل لمقاعد مجلس النواب (البرلمان) والمجالس الإقليميّة، وذلك طبقا لما أدلى به السيّد أبيا منجشا رئيس الانتخابات لوسائل الإعلام، وأكد أن التنافس حول ٥٤٨ مقعداً في البرلمان - منها ٢٨ مقعداً- ستجري حولها الانتخابات لاحقاً في إقليم الصومال الغربي "الأوغادين" بسبب الجفاف والمجاعة، وقد قاطعتها ٦ أحزاب مُسلحة، أما الحزب الحاكم "الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة لشُعوب إثيوبيا" فقد خاضتها بائتلافٍ مُكوَّن من: الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، الحزب الوطني للأمهرا، المنظمة الديمقراطيّة للأرومو، والجبهة الديمقراطيّة لجنوب إثيوبيا، وذلك أمام ٤٦ حزباً معارضاً.. أما الحزبان المعارضان: جبهة تحرير الأوغادين وجبهة تحرير الأرومو، فقد وصفاها بأنها: «مجرَّد مسرحيَّة صُوريّة سيئة الإعداد والإخراج».

(٤) إضافة إلى ما رصدناه في فصلٍ سابق عن البيانات الرسميّة، فإن الجولة الثالثة وفقاً للبيانات الإريترية كانت ٨٦٣٩٥، أما إثيوبيا فذكرت العدد إجمالاً بثماني فرق عسكرية، أي ٨٠,٠٠٠ - كذلك قالت بحديث النسب أنها دمّرت ٦٠% من الجيش الإريتري إلا أن التقديرات تشير إلى أن خسائر الجولة الثالثة من الطرفين تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف وذلك إضافة إلى نحو ٧٠ ألفاً، هُم إحصاء الجولتين الأوليين.

(٥) ذكرت صحيفة "البيان" الإماراتيّة بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٩ أن اجتماعاً عُقِدَ بمدينة "الشُوك" في ولاية القضارف بشرق السُودان بين مسئولين سودانيين وإثيوبيين لحلّ مشاكل الزراعة في منطقة "الفشقة" السودانيّة، التي استولت عليها إثيوبيا باعتبارها منطقة مُتنازع عليها، كما ذكرت الصحيفة أن المجتمعون توصّلوا إلى اتفاق يقضي بتخصيص ٧٥% من أراضي المنطقة للمزارعين الإثيوبيين و٢٥% للمزارعين السودانيين، وذلك لحين ترسيم الحدود.. ذلك إلى جانب اتفاقيّات أخرى خاصّة بالمسائل التجاريّة وتبادُل السلع عبر الحدود، وأخرى أمنيّة.

obeikandl.com